المَبحث الساوس

الاحتجاج بتَضعيفِ المُحدِّثين المعاصرين لبعض أحاديثِ «الصَّحِيحَين»

## المَطلب الأوَّل المعايير المُصحِّحة لأيِّ نقدٍ مُعاصر لأحاديث «الصَّحيحين»

توجَّه بعضُ المُشتغلينَ بالنَّقدِ الحديثيّ في عصرنا إلى «الصَّحيحين» بيبانِ ما ظَهر لهم من عِلَلِ أحاديثهما، مُتمرِّسين في ذلك بقواعدِ «علم المُصطلَح»؛ قد ساروا فيها على مناهج مُتباينة مِن حيث التَّنزيل، حتَّىٰ تَبايَنَت أحكامُهم على المَنقودِ مِن أحاديث الكِتابين، حسبَ تمكُّنِ كلَّ منهم مِن آلاتِ النَّقدِ، وتمكُّنِ النَّرَعةِ الفِكريَّة أو المَذْهَبَيَّة من هواه.

فقد كان أبرزَ هؤلاء المُعاصرينَ اللّذِين تَكلَّموا في بعضِ أحاديثِ «الصَّحيحين»، وأَمْكَنَ أقرانهمأقرانهم مِن الصَّنعةِ الحديثيّة، وكان لآرائهم النَّقديَّة الوَقْعَ الأَكبَرَ على أَبناء زَمَنهم وين جاء بعدَهم، وتُذرَّع بأقوالهم كثيرًا مِن أربابِ الفَكريَّةِ المختلفةِ في للكلام في «الصَّحيحين»: محمَّد زاهد الكَوثريُّ، ثمَّ أحمد بن الصَّديق الغُمّاري، وشقيقه عبد الله بن الصَّديق، ثمَّ محمَّد ناصر اللّين الأباني، آخر الأربعةِ وَفاةً.

ومنمًا لأيِّ خَطْلِ مَنهجَى يُودِي بالصَّحاحِ الْمُتَّنَّقُ عليها، وقبل دراسة ما أَعَلَّه هؤلاء المعاصرون من الصَّحيحين: وجبَ النَّنبِه إلى ثلاثةٍ مَعايِير شُرطيَّة، لا بَدَّ لكلَّ من تعنَّى النَّظر في "الصَّحيحين" أن يَعتبِر بها قبل الاستعلانِ بحُكوم، فأيُّ نقدٍ لم تتحقَّق فيه عُدَّ هملًا، ولم يكُن له قيمةً عند المُحقَّقين من أهل الحديث، وهي على النَّحو التَّالى:

المعيار الأوَّل: الانضباطُ بقواعدِ الأنمَّة المُتَقدِّمينَ في التَّعليلِ وقواعِد النَّقد؛ وهذا لا أرىٰ خلافًا عليه بين من تحقَّق علوم الحديث على أصولها.

المعيار النَّاني: مُراعاة طريقةِ تَصنيفِ "الصَّحيحين"، ومَنهجُ الشَّيخينِ في انتقاء أحاديثهما؛ فين غير اللَّائقِ حمثلاً أن يُقَدَم على تَضعيفِ ما عَلَّقه البخاريُّ في "صحيحه" بصيغةِ التَّمريضِ، أو أن يُنكِرَ عليهما ما أخرجًاه على وجهِ التَّعليل له، أو ما ذَكروا له أوجُهًا مُتباينةً إشارةً إلى عِلْيهما بالخلافِ، فيأتي مَن لا يَفهم عوائدَهما في التَّصنيفِ، ليَستدرِكُ عليهما مثلَ هذه الأمثلةِ.

المعيار النَّالث: أن يكون تعليلُ الحديث في أحدِهما مسبوقًا إليه مِن أحَدِ الحُفَّاظِ المتقدِّمين بعد الشَّيخين؛ وهنا نحتاج إلى نوع تفصيلِ لهذا الشَّرط، للتَّفريقِ بين وَجْهين مِن أوجهِ التَّعليلِ لأخبارِ «الصَّحيحين»، فنقول:

إنَّ تعليلَ المُعاصِرين لِما في «الصَّحيحين» لا يخرج عن حالَتين: `

الأولى: أن يُمِلَّ أحدهم أصلَ حديثٍ بتَمامِه، احتَجَّ به الشَّيخان في «الصَّحبحين»، دون أن يُسبق إلىٰ ذلك مِن أحدِ الحقَّاظِ المُتقدِّمين:

فهذا مِمَّا لا يُقبل مِن صاحبِه؛ وعِلَّة ذلك: أنَّ الكِتابين قد تَلقَّت الأَمَّة جملة أخبارهما بالقَبول؛ وليس مِن المَقبول اعتقادُ قُدرةِ أخدِنا على استدراكِ حديثِ بالتَّعليل، وقد مَرَّ على أعينِ أكابرِ النَّقادِ والحُفَّاظِ والفقهاءِ طيلةَ قرونِ مُتتابعةٍ، معتقدين لمُقتضاه؛ بخلاف ما يُنازع فيه بعضُ النَّقاد، فقد بيَّنا قبلُ أنَّ ذلك مِن مَوارِدِ الاجتهادِ في التَّصحيح، كمَوارِدِ الاجتهادِ في الأحكام الفقهيَّة.

يقول ابن تيميَّة: «مَّا أَتَفَقَ العلماءُ على صِحَّته، فَهُو مثل ما اتَّفَق عليه العلماء في الأحكام، وهذا لا يكون إلَّا صِدقًا، وجمهور مُتون «الصَّحيح» مِن هذا الطَّمر، وعامَّة هذه المتون تكون مَرويَّة عن النَّبي ﷺ مِن عِنَّة وجوه، وَوَاها هذا الصَّاحِب، مِن غير أن يَتَواطآ، ومثلُ هذا يُوجِب العِلمَ الطَّعَاءُ (١). الطَّعَاءُ (١).

<sup>(</sup>١) امجموع الفتاوئ، (١٨/ ٢٢).

فهؤلاء الذين يَتذَرَعون مِن المُعاصِرينَ بقواعدِ المصطلح ليتَسلَّطوا بها على أخبارِ «الصَّحيحين» بالإعلالِ، لشيء ظهر لهم في أسانيدها، هم مخالفون بادي الرَّاي لأولئك العلماء الَّذين أخذوا عنهم تلك القواعد! فلكم أعلموهم أنَّ أحاديثَ الكِتابينِ قد جاوَزَت القنطرة، وفُوغَ مِن دراستِها، وتُلقَّيت بالتَّصديقِ لجملةِ ما فيها.

يقول العلائيُّ (ت٧٦١هـ): ﴿إِذَا جَزَمُ المحدِّثِ بالخَبرِ وصَحَّحه، واطَّلع غيرُه فيه علىٰ عِلَّةٍ قادحةٍ فيه، قُدِّمت علىٰ تصحيحِ ذاك، ما عَدا تصحيح الشَّيخين، لاتُفاقِ الأمَّةِ علىٰ تَلقَّى ذلك منهما بالقبول،(١٠).

فكان حقًا مِن الجَهل بالحقيقة والشَّرع في الحكم، أن يَخضع الدَّارَسون للأحاديث لتلك القواعد المَرسومةِ المَحدودةِ الَّتي جاءت في كُتبِ مَن تأخَّر زمانه عن زمانهم، وانحَطَّ مَكانُه عن مكانهم، فيُؤخَذ "تهذيب الكمال» للبرِّي -مشلاً أو مُختصراتِه للحافظ ابنِ حَجر، أو "ميزان الاعتدال» للذَّهبي -على قَصلِ هذه الكتب، وفَصلٍ مُؤلفيها على المُستغلين بهذا العلم- فيَحكُم على "الجامع الصَّحيح» للمخاريّ، أو "الجامع الصَّحيح» لمسلم، أو "الموطّا» للإمام مالكِ.

فيُعادَ الأمرُ جَدْعًا! ويُستَأنف النَّطْرُ في هذه الكُتبِ الَّتِي تَلقَّتها الأَمَّة بالقَبول، وبَلغ أصحابُها إلى أفصىٰ دَرجاتِ النَّحقيقِ واللَّقةِ والنَّحرِّي، وتُشرحَ تشريحَ الأجسام، وتُسَلَّظ عليها المَقاييسُ المَحدودة، الَّتي تَقبل النِّقاش، ويتَّسع فيها مَجال الكلام.

فهذا النَّوع مِن القسوةِ العِلميَّة، والجَفافِ الفكريِّ، والمَملِ التَّقليديِّ -علىٰ حدِّ تعبير النَّدوي- «سيُحدِثُ فوضَىٰ تَزلزلُ بها أركانُ الدِّين، وتَتَضعضَعُ بها العقيدةُ واليَقين، ويَتَورَّط المسلمون في اضطرابٍ قد أغناهم الله عنه، وكفاهم شتَّه، (٢).

<sup>(</sup>١) قجامع التحصيل؛ للعلائي (ص/ ٧٤).

<sup>(</sup>٢) انظرات في صحيح البخاري، لأبي الحسن النَّدوي (ص/١٦).

## الحالة النَّانية: أن يكون كلام المُعاصِر فيما يَتَعلَّق ببعضِ الألفاظِ اليَسرِةِ في أخبارِ «الصَّحِيحَين»، لا في أصل الخَبرِ:

فهذا باب مفتوحٌ لِمن انطبق عليه المِعيارانِ الأوَّلان مِن مَعايير نقدِ المعاصرين «الصَّحيحين» الأنَّ الأمَّة إنَّما تَلقَّت أخبارَ «الصَّحيحين» بالقبول في الجملة، ولم تُطبق على تصديقِ ما فيهما بكلِّ الحروفِ والألفاظِ! فهذا ليس إلَّا لكتابِ الله، فهو الَّذي قبوله قرضٌ بحروفِه والفاظِه؛ وما نُقل إلينا مِن أحاديثِ اسواء في «الصَّحيحين» أو غيرهِما لم يَكُن النَّبي ﷺ تَلَقَظ بها جميعَها بحروفِها، بل منها ما رُوي بالمعنى كما هو مَعلوم.

فَمَن بِانَ له عِلَّة لفظ في حَديثِ لا تُؤثِّر في أصله ومَعناه، أو زيادة يراها ضَعيفة في مَبناه، فله أن يُفصِح عن ذلك بشرطِه المُتقدِّم؛ وعلى هذا جَرىٰ المُحَقِّقون مِن الحقَّاظِ المتأخِّرين في نَقدِ «الصَّجيحَين»، منهم النَّوويُّ، وابنُ القطّان الفَاسيُّ، وابن تَعميَّة، وابن القيِّم، والذَّهبي، وابنُ حَجر، وغيرهم كثير، لوبنً تَأمَّل مَواطنَ ذلك في مُصَنَّفاتِهم.

فيهذه المَمايِر الثَّلاثِمُ المُقرَّرة على ناقدِ الكِتابين، مُعتمَدنا في اشتِكناهِ مَوقفِ المَشايخ الأربعةِ المعاصرين مِن أخبارِ "الصَّجِيحين"، ونقد تعليلاتِهم لما أعلُّره منها، اختبارًا لسلامةِ المنهج الَّذي سَلكوه في ذلك، وتبيُّنًا لمَدى وهاء الفكرةِ التي عَوَّل عليها مَن سَوَّلت له نفسُه الطّعنَ في أحاديثِ "الصَّجِيحين" في تذرُّعه بهؤلاء المُعاصرين؛ فقول مُستمينين بالله تعالى:

# المَطلب الثَّانِي موقف محمَّد زاهد الڪَوْتَريُّ<sup>(۱)</sup> (ت ۱۳۷۱هـ) من «الصَّحيحين» ونقد عمله في إعلال بعض أخبارهما

#### الفرع الأوَّل: موقف الكوثريِّ مِن «الصَّحيحين».

لا شكَّ أنَّ الكوثريَّ رأس مِن رؤوسِ الحَنفيَّةِ في وقيّه، ورافعُ رايتِهم في صِفّه، ذاع صِيتُه في الأوساطِ العلميَّة، بين مادحِ لمؤلَّفاتِه مُتيَّم بها، وذامٌ لطريقتِه في الاستدلال والمُغالبة؛ تَميَّز عن أكثرِ مُعاصِريه بمشاركاتِه في العلومِ النَّقلية الَّتي عجزَ أكثر أقرانِه عن خوضِها، كعلومِ الحديثِ والتَّواريخ والسَّيَر، فضلًا عن مَعرفةِ واسعةِ بمُصنَّفاتِ العلماءِ مَطبوعِها ومَخطوطِها.

<sup>(</sup>١) محمد زاهد بن الحسن الكوثري: فقيه حنفي تركي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والحديث والشير؛ وُلد ونشأ في قرية من اعمال (دوزجة) بشرقي إسطنبول، وتفقه في جامع (الفاتها)، وتولَّى والشير؛ وُلد ونشأ في قرية من اعمال (الفاتها، وتولَّى ويامت مجلس التأديس، واضعالها، (الاتحاديون) في خلال العرب المامة الأولى، لممارضت خطفهم في إحلال العلوم الحديثة معلى العلمية الشرعية، ولمن أولي (الكماليون) وجاهروا بالإلصاد، أريد استقاله، فركب إحدى البوعر إلى الإسكندرية (١٩٣٧م)، وتتقل زمناً بين مصر والشام، ثم استقرُّ في القاهرة موظفا في ذار المحفوظات لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى المريقة، وتوفي بالقاهرة.

وله من التآليف: فتأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب، ويعني بالخطيب صاحب تاريخ بغداد، وفالنكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شَيِّبَة على أبي حنيفة،و وله نحو منة مقالة جمعها أحمد خيري في كتاب فمقالات الكوثري، انظر فالأعلام للزركلي، (١٣٩/١).

فقد أسالَ مِدادَ المُنتقدين عليه -بحقٌ وباطلٍ- في نُصرة ما يعتقد، مُنفلتَ العنان في الرَدِّ علىٰ مَن خالَفه في ذلك، ذَرَب اللِّسانِ -أحيانًا- بالإيلاغِ في كثيرِ من أساطين العلماءِ من أهل الحديث ورجالاتِ الفقه، في سبيل الدَّفاع عن إمامه أبي حنيفة.

فلقد طالت نِبالُه البخاريَّ نفسَه! حتَّىٰ لمَزه في مُعتقده أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ واعتقادٌ، وأنَّه به في سَبيلِ الانحيازِ إلى المعتزلةِ أو الخوارجِ! فكان مِمَّا قالَه في سَبيلِ الانحيازِ إلى المعتزلةِ أو الخوارجِ! فكان مِمَّا قالَه في حَقَّه: "مِن الغَريب أنَّ بعضَ مَن يَعتُونه من أمراء المؤمنين في الحديث! يَتَبَّج قائلًا: إنِّي لم أُخرِج في كتابي عَمَّن لا يَرىٰ أنَّ الإيمان قولٌ وعملٌ، يَزيد ويَعَص، مع أنَّه أخرَجَ عن غُلاةِ الخوارج ونحوهِم في كتابه!" (١٠).

ولستُ أدري مِن أين أتَىٰ الكوثريُّ بناك اللَّفظِ ينسبه إلىٰ البخاريُّ، فإنَّ المَشهورَ عنه قولُه: «كَتَبتُ عن ألفِ نَفرٍ مِن العلماءِ وزيادة، ولم أكتُب إلَّا عَمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمَّلُ، ولم أكتب عَمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمَّلُ، ولم أكتب عَمَّن قال: الإيمانُ قولٌ وعمَّلُ، ولم أكتب عَمَّن قال: الإيمانُ قولٌ "<sup>(7)</sup>.

والفرق بين الجبارتين لائخ ا فإنَّ النّي للكوثريِّ تَنفي أن يكونَ في كتابٍ البخاريِّ رواية أحدِ رُمِي بالإرجاء، بينما اللَّفظ الصَّحيح عن البخاريِّ، يدلُّ علىٰ عدمٍ أخذِه هو عن شيخ مُرجعٍ كتابةً عنه، لا أنَّ أسانيذ كتابِه خاليةً مِمَّن رُموا بالإرجاءِ بالمرَّة، ولو تَقدَّموا في الطَّبقة اولا وَردَ في عبارتِه ذِكرٌ لـ "جامعِه الصَّحيح» أصلًا.

وعلىٰ خلافِ ما تَفَصَّدَ الكوثريُّ بنقلِ تلك العبارةِ مِن حَشرِ البخاريُّ في المَيَّالينَ إلىٰ الخَوارِج، فقد استبطنَ تحامُله هذا تغافلًا عن منهجِ البخاريُّ في الرَّواية عن أصحاب المَقالاتِ.

<sup>(</sup>۱) «تأنیب الخطیب» (ص/۹۰-۹۱).

 <sup>(</sup>٢) كذا رواه عنه اللالكائي في فشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ (٩٥٩/٥ برقم: ١٥٩٧)، وانظر تتفليل التعليق لابن حجر (٣٨٩/٥).

بيان فلك: أنَّ مَن رُمِي مِن رجالِ "صحيحِه" ببدعةِ الإرجاءِ قد بَلغوا أحدَ عَشرَ راويًا (١٠)، رَوَىٰ لهم في الأصولِ والمُتابعاتِ على السَّواء (٢٠)؛ بينما لم يَروِ عَمَّن رُمِي بقولِ الخَوارج إِلَّا ثلاثة فقط! وهم:

عِكرمة مَولىٰ ابنَ عَبَّاس (تَ٤٠١هـ): علىٰ فَرضِ تَلبُّسِه بهذه البِدعة، فلا تَضرُّ حديثه، فقد كان صادِق اللَّهجةِ، غير دَاعٍ إلىٰ مقالته؛ والحالُ أنَّها لم تئبُّت عليه علىٰ وجه التَّحقيق<sup>(٣)</sup>.

والوَليد بن كثير (ت١٥١هـ): وهذا صُدوقٌ غير دَاعٍ إلىٰ نِحاتِه، قد وَتُقه كثيرٌ بن النُّقاد<sup>(1)</sup>.

وعِمران بن حِطَّان (٣٠٤هـ): ويُروَىٰ رجوعُه عن ذلك بأخرة (٥٠)، وهو أشهَرُ مَن يُستَشكلُ علىٰ البخاريِّ روايتَه عنه، مع كونِه لم يُخرِّج له في «صَحيجه» إلَّا حَديثي في المُتابعاتِ فقط، وفي هذه لا يَضرُ التَّخريج لمثلِه، ولا صِلةً لَخدِيثَيْهِ بالخوارج (١٠)، مع كونِهما ثابِتان مِن وجوهِ عَديدة أخرى (٧٠).

وقد بيَّنا منهج البخاريِّ ومسلمٍ في الرِّواية عن أهل البِدع في مَبحثِ سابق<sup>(٨)</sup>.

<sup>(</sup>١) اهدىٰ السَّاري، (ص/٤٥٩-٤٦٠)، منهم مَن لن تثبُت عليه هذه البدعة.

 <sup>(</sup>۲) كمبد الحميد الحماني (ت١٠٤هـ)، وعثمان بن غياث البصري، وعمر بن ذر (ت١٥٣هـ)، انظر فمنهج
 الإمام البخاري في الرواية عمن رُمي ببدعة لأندنوسيا بنت خالد (١/م١٥).

<sup>(</sup>٣) انظر دهدئ الساري، (ص/٤٢٥).

 <sup>(</sup>٤) انظرهميزان الاعتدال» للذهبي (٢٤٥/٤).
 (٥) قد سبق تحقيق حاله في (١٩٥/١-١٩٥٧)، انظر فتهذيب التهذيب، لابن حجر (١٢٨/٨).

<sup>(</sup>٦) في كتاب اللّباس برقم (٥٨٥) (٥٩٥٩)، وليس حديثًا واحثًا كما ظنّه ابن حجر في همتئ الشّاوي، (٥٠/ ١٤٣)، وتابعه عليه عطا الله العمايطة في بحثه ورد الشّبهات المثارة حول روايات البخاري ومسلم لأحاديث الخوارج، (٥٠/ ١٢) المقدم لمؤتمر والانتصار للصحيحين، المنعقد بكلية الشريعة بعمّان الأردية ١٤-٥٠/ // ٢٠١٠ // ١٩٠٨.

 <sup>(</sup>٧) انظر امنهج الحافظ ابن حجر في دفاعه عن رجال صحيح البخاري المتكلم فيهما لصالح الصياح (٢٢٦/٢).

<sup>(</sup>٨) انظر (١/ ١٩٥) من هذا البحث.

وإن كنتُ مع ذلك لا أرتاب في كونِ الكوثريِّ مُبجِّلًا لصحيحي البخاريِّ مسلم، محتجًّا بأحاديثهما على المُخالف، موصيًا طَلَبة العلم والقائمين على المعاهد بالحرص على تدارسهما والاعتناء بحفظ أحاديثهما<sup>(۱)</sup>.

### الفرع النَّاني: تعثُّر الكوثريِّ في نقدِ بعض أحاديث «الصَّحيحين» جرَّاء صلايتِه المَذهبيَّة.

لقد أطِيمَ بالكوثري في أخطائه على الرُّواة والعلماء بردودٍ مُتعاقدةٍ مُناصرةٍ، لاسِيّما في تعقّب المُعلِّمي لكتابِه «تَأنيب الخَطيب» الغامِز بجمهرة من الرُّواة بغيرٍ وجو حَقَّ، فتصدَّى المُعَلِّمِي في «التَّنكيل» لللَّب عن ذِمارِ ثلاثٍ، وسبعين ومائتي ترجمةٍ من المُحدِّثينَ وغيرهم، وذلك بالَّتي هي أحسن فهماً ومَنهجًا وتَقريعًا، فلم يجدُ (المُؤتِّبُ) بعدُ مِن الرَّاسِخين تَبِيعًا.

والَّذِي آلَ بِالكَوثَرِيِّ إلىٰ مثلِ هذه الهنَاتِ العِلميَّة، تسرُّعه في إثباتِ ما يراه صوابًا من غير مزيد تقليبِ نظرِ فيما هو بصدد تحقيقِه، جرَّاءَ صلابتِه في مذهبِ إمامِه أبي حنيفةً في الفروع، وعقيدةِ أبي منصورِ في الأصول، تصل أحيانًا إلىٰ حدِّ التَّعصِب! و«العَصَبيَّة لها هُوَاة، وكُمْ جَرَّت مِن مَهازله! (٢)

يَشْهَد عليه بهذه العصبيَّةِ السِّلبَّة أحدُ مُعجبيه مِن علماء العغرب؛ أعني به عبد الله الغُمارِيَّ، فقد قال في حقّه: (كُنَّا نُعجَب بالكَوثريِّ، لعلِيمه وسَعةِ اطَّلاعِه، كما كُنَّا نكره مِنه تَعصُّبَ الرَّمخشرِيِّ الطَّعية، تعصُّبًا يفوق تعصُّبَ الرَّمخشرِيِّ للحَنفيَّة، تعصُّبًا يفوق تعصُّبَ الرَّمخشرِيِّ للمَذهبِ الاعتزال، ختَّىٰ كان يقول عنه شقيقُنا الحافظ أبو الفَيض: مَجنونُ أبي حنفقًا، "كا.

<sup>(</sup>١) انظر شيئًا من أخبار ذلك في وصيته للقائمين على جامعة الأزهر في امقالاته (ص/٤٨١).

<sup>(</sup>٢) (براءة أهل السنة؛ لبكر أبو زيد (ص/٢٧٦).

<sup>(</sup>٣) وبِدع التَّفاسير، لعبد الله الغماري (ص/ ١٨٠).

<sup>.</sup> وهذا الوصف بدوره مُجحثُ من الشَّعاريُّ غير مُنصفي، فإنَّ الكوثريُّ وإن بالغَ غير مُرَّةٍ في النَّفاعِ عن أبي حنيفة ومذهبه بنوع شطيط علن المخالف، بدافع نفسيٌّ مما كان يعتقد تتَّقُما من مُخالفه لإمامِه =

والمنهج العلميُّ الدَّقيق المتناسق دلالةٌ على حسن تصور صاحبِه، وسلامة فطرته؛ وإنِّي لآسف أن أقول أنَّ الكَوثَريَّ كان في كثيرٍ مِن مَقالاتِه وردودِه -ما تَعلَّق منها بمَسالك التَّصحيح والتَّعليل بخاصَّة- يكلَمُ بيدٍ ويَاسو بأخرىُ! قد نبًا بهذا عامَّة مَن تناول الكوثريَّ بالرَّد؛ فلذا خصَّ له أحمد الغُماريُّ "سِفُرًا نارِبًا تجاوزَ في الحدِّ، بعاملِ ردَّ الفعلِ العَنيفِ"(١)، طُبع بعد وِفاةِ الرَّجُلين، جَمعَ فيه مُتنافِضاتِ الكوثريَّ، وضَمَّ إليه مُتضاوِباته، وسَمَه بـ «بيانِ تلبيسِ المُفتري»(٢).

# الفرع الثَّالث: مثالان للخلل القابع في منهجِ الكوثريِّ في إعلالِ الصِّحاح.

ولقد كان لهذا التَّجانف مِن الكوثريِّ عن إنصافِ أهل الحديثِ في منهجِ النَّقدِ، آثاره الوَخيمة على نظرِه إلى أحاديث «الصَّحيحين»، بحيث تراه جرِّيتًا على نسفِ كلِّ ما لم يُرُقه مِن مُتونِهما بدعاوي عقديَّة ومذهبيَّة.

ومذهب أصحابه، فإنّه كان يؤصّل نظريًا لكون دين الله ليس وقفًا على أحدٍ من المجتهدين، وما من أحدٍ من الفقهاء -ومنهم أبو حنيفة- إلّا وفي كلامه ما يؤخذ منه ويُردُّ.
 فتراه -مثلًا- يقول في مقدمة فتأنيب الخطيبه (ص/١٧) في سياق تجويزه لأنّباع أحد المُجتهدين من

فتراه -مثلًا- يقول في مقدمة تأتيب الخطيبة (ص/١٧) في سياق تجويزه الآباع أحد المُجتهدين من أرباب المداهب الأربعة المعروفة: ... وأنا أدّعاء أنَّ إمانه هو المُصيب في المسائل كلّها في نفس الأمر، فرجمٌ بالغيب .. ومَن آفرنا له بأنَّ مجتهد، فقد اعترفنا له بأنَّ يغطِل ويُصيب .. فيكون القول في أحد المجتهدين بأنَّه مُصيب مطلقًا، مجازفةً يبرأ منها أهل العلم المُتصفون، لأنَّه يؤدّي إلى رفعه لمنام المسعنة،

ولا يُقال عن هذا مجرَّد تنظير منه قد جفاه في تطبيقانه؛ لا ا بل قد خالف الكوثريُّ إمانه أبا حيفة نفسَه في مسائل عدَّه، بل بَبَّن خطأه فيها، كردَّه عليه في «مقالاته» (١٩٧/س) في إلزامه الوقف عند حكم القاضي به وعدم لزومه عند عدم حُكمه، وبيَّن الكوثريُّ أنَّ الذَّليل الصجيح يخالفه، وكذا في بعض المسائل الأخرى التي خالفه فيها في كتابه «النُّكت الظَّريفة»، كمسألة انتباذ الخليطين، والدُّزارة.

<sup>(</sup>١) من تقدمة محمد الأمين بوخبزة لكتاب «تكحيل العينين» (ص/٦).

<sup>(</sup>۲) مع أذَّ أحمد بن الصَّديق قد استجاز الكوثريُّ بمريَّاته فأجازه! ذكرَ روايته عنه في تَبَّته الكبير «البحر العميق» ((۲۲٪)، وكذلك في تَبته المختصر «المعجم الرجيز» (ص/١٠)، إلَّا أنَّه لم يستحمل من مُجرَّه خطاياه العلبيُّ، خاصَّةً بعد أن عرَّض به الكوثرى في بعض ردوية.

### فمِن أشهر أمثلةِ هذا في باب العقائد<sup>(١)</sup>:

ردُّه لحديثِ معاوية بنِ المَحكمِ ﷺ في سؤالِ النَّبيِ ﷺ للجارية: به "أين الله؟"<sup>(۲)</sup>، نَحلُ فيه إلىٰ تَعليلِه بعد انصارفِه عن تأويلِه، فراحَ يَضرب رواياتِ الحديثِ بعضَها ببعضِ بدعوىٰ الاضطرابِ، فاستروَحَ الكوثريُّ الإسقاطِ الحديث بذا، مع علمِه بضعفِ كثيرِ منها، والتَّوفِق بينها مُمكنَّ غير مُتكلَّف<sup>(۲)</sup>.

#### ومثال ذلك منه في بابِ الفقه:

إعلالُه لما اتَّقِق عليه مِن حديث ابن عبَّاس وابن عمروِ ﷺ: أنَّ رجلًا جاءَ إلىٰ النَّبي ﷺ يومَ مِنىٰ، فقال: حَلقتُ قبل أن أذبح، فقال: إفبعُ ولا حَرج، وجاء آخرُ فقال: ذَبحتُ قبل أن أربي، فقال: إوم ولا حَرج ..، الحديث<sup>(١)</sup>.

فتعَجَّل الكوثريُّ في مقام نصرة مذهبه إلىٰ تضعيفِ هذا الحديث بكلامٍ عَجيب والله! يقول فيه: "إنَّ هؤلاء السَّائلين مجاهيل في هذه الرِّوايات؟!<sup>(٥)</sup>

فلم تُسعِف الغُماريَّ نفسُه أن يتجاوز عنه هذه الهناتِ! حتَّى استشاطَ عليه خنفًا في ردَّه عليه قائلًا: «هذا أقسىٰ ما يكون في الوقاحةِ والإجرام! . . فهذا -كما تَراه- خَرقٌ لإجماعِ العقلاءِ والمسلمين في آنٍ واحدٍ، فإنَّ العقلَ بالضَّرورةِ يقضي أنَّه لا دخلَ لإبهامِ السَّائلين والجهلِ بهم في الرِّواية، لانَّهم ليسوا بنَمَلة، إنَّما ذُكِروا في الخبرِ سائلين، فلو ذَكر النَّبي ﷺ ذلك الحكم ابتداءً مِن غير ذكرِ

 <sup>(</sup>١) انظر جملة من أحاديث العقائد الّتي ردّها الكوثري في «الصّحيحين» في «زاهد الكوثري وآراؤه الاعتقادية» لعلى الفهيد (ص/ ٣٨٧) وما بعده.

 <sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إياحته، رقم: (٩٣٥).

 <sup>(</sup>٣) سيأتي الرُّد على بعض مُعارضاته لمن هذا الحديث في محلَّه من الجزء الثاني من هذا البحث.

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (ك: العلم، باب: الفتيا وهو واقف على الدابة ونحوها، رقم: ٨٣)، ومسلم
 (ك: الحج، باب: من حلق قبل النحر، أو نحر قبل الرمى، رقم: ١٣٠٦).

<sup>(</sup>٥) ﴿النُّكت الطُّريفة؛ للكوثري (ص/٥٦-٥٧).

سؤالِ سائلٍ، لَما كان لذكرِهم أيُّ تأثيرٍ في الحديث، لا في المتنِ، ولا في الاستاد،(١٠).

فهذان حديثان في «الصَّحيح» قد عبه رأيُ الكوثريِّ في تضعيفهما، لم يسلك في ذلك مسلكًا علميًّا صحيحًا، ولا سبقه إلىٰ تعليلهما أحدٌ أعرفه مِن المُعتبرين، فما كان جائزًا الاستشهاد به في ما زلَّ فيه، فضلًا عن اتِّخاذ نقداته وليجةً لاعتضاد المعاصرين به في استباحة الصَّحاح؛ والله يغفر له.

<sup>(</sup>١) (بيان تلبيس المفتري) (ص/١٢٥).

### المَطلب الرَّابِع موقف أحمد بن الصِّدِّيق الغُماري<sup>(۱)</sup> (ت١٣٨٠هـ) من «الصَّحيحين»

### الفرع الأوَّل: تَميُّزُ الغُماري في علوم الحديث وسِعة اطِّلاعه علىٰ مُصنَّفاتها.

تَبَوَّا الغُماريُّ مكانةً في معرفة الحديثِ لا تكاد تُسامَىٰ في عصرِه ويصره، لم يُنازع مُنصفٌ لقِيَه في قُوَّة حفظِه لمتونِ الأحاديث، وسِمَة معرفتِه بدَواوينِها، وغزارةِ تصنيفِه في علويها<sup>(۱۲)</sup>؛ فلستُ أبالغ إن نَفَيْتُ له مُسَاويًا في ذلك ببلاد المغرب كلِّها، في زمنِه ولا قبله!<sup>(۱۲)</sup>

<sup>(</sup>١) احمد بن محمد بن الشئيق بن أحمد أبو الفيض الغماري الحسني: محدّث منربي طُلَمة، مبَّال إلى فقه الظاهرية، من نزلاء طنجة؛ تعدَّم في الأزهر، وكانت بينه وبين السُلطة في المغرب جفوة، واستقبله جمال عبد الناصر ووّعده بأن يبني له دار حديث بمصر، وأخلفه! ثمَّ توفي بالقاهرة كمدًا حين سمع بخير اعتقال أخيه عبد الله بالمغرب.

من تاليف: «توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين في الصوم والإنطار»، و«التصور والتصديق» في سيرة والده محمد، و«المعجم الوجيز للمستجيز؟ وسالة في شيوخه ولمحة من تراجمهم، و«المداوي لعلل المناوي» وغيرها كثير، انظر «الأعلام» للزركلي (٣٥/١).

<sup>(</sup>٢) يتبيَّن هذا لمن طالع كتابه طيس كذلك» في الاستدراك علىٰ الحفَّاظ كثيرًا من الظُّرق وما يتعلَّق بالرُّواة بما أدَّاه إليه اجتهاده، فأصاب في كثير، وأخطأ في بعض.

هذه المصنفات فيها المعلموع والمخطوط، وقد ذكر أحمد الغماري قائمةً بجلّها في كتابيه والبحر العميق في مرويات ابن الصّديق، وترجمته لنفسه وسبحة العقيق، وفي آخر كتابه وتوجيه الأنظار إلى توحيد العسلمين في الصوم والإفطار، (ص/١٥١–١٥٨) جدول بأسماء مصنّفات.

 <sup>(</sup>٣) اعتنىٰ سعيد ممدوح المصري بسرد أسماء مصنفات الغُماري الحديثية، وتمييز المطبوع منها من

يقول عنه تلميذه محمَّد الأمين بوخبزة: "لقد كان الغُماريُّ كثيرَ الكتابةِ سريعًا، فهو يكتبُ في مجلس واحدٍ ما يعجزُ عنه جماعةٌ في ساعاتٍ، واتَّفقَ له أن كتَبَ مُولِّفات يَوميَّة، أي أنَّه يكتبُ مُؤلِّفاً في كرَّاساتٍ ثلاثةٍ أو أربعةٍ في يومٍ أو بعضِه! ولكن الجِلو لا يَيْمُّ -كما يقول المَثَلُ-، فإنَّ عَيْبُ هذا الرَّجلِ أنَّ عِلمَهُ أكثرُ مِن عَقلِه، فهو مُتسرِّعٌ وصاحب مُبالغة، ولا يَتَحرَّىٰ كثيرًا مِن النَّقلُ<sup>(1)</sup>.

وحقًا وجدته في عامَّة تحقيقاته كما قال؛ يحشُّر الطُّرق والأسانيد حشرًا دون نقدٍ ولا تمييز، وكثيرًا ما يبني على مُجرَّد ذلك أحكامًا لا تصحُّ، وهذا شيءٌ يعرِفُه مَن طالَع مُولَّفاتِه بتَجرُّدِ النَّاقد، خاصَّةً منها «المُداوي لعِلَل المُناوي»، و"فتح الملِك العلىّ بصحَّة حديث باب مدينة العلم علىّ».

وعلىٰ ما هو عليه مِن سِمَة اطِّلاع وفهم لهذا الفنِّ، ودُربة في مُمارسته، هو وأخَوَاه عبد الله وعبد العزيز؛ فإنَّ ذلك لم يمصِمه من الوقوع في هناتِ قبيحةٍ في مَسائل منه، خالفَ بها المُحدِّثين في منهجَ التَّمليل والجرح والتَّمديل؛ ممَّا يُمطي النَّاظر في كثيرٍ من مُصنَّفاته هو والآخرين انطباعًا باستحكام الهَوىٰ في أحكامِهم؛ فلقد وقعوا فيمًا أنكروه على الكوثريِّ مِن التَّمصُّبِ للرَّايِ والشَّذوذ فِه!

# الفرع النَّاني: نقد كلامٍ للغُماري يُحتَجُّ به لفتح باب الطَّعن لأخبار «الصَّحبحين».

تَهَاوىٰ بعض المُماصرين المَهُوُوسين بفكرة تنقية التَّراث الإسلاميّ علىٰ تردادِ بعض مُقرَّرات الخُماريّ، أشهرها فقرةٌ بِن كلامه طاروا بها كلَّ مَطارٍ، يذكر فيها بعض مَعابِير معرفةِ الحديثِ المَوضوع<sup>(٢٢)</sup>، يقول فيها:

المخطوط، في كتابه «الاتجاهات الحديثية في القرن الرابع عشر» (س/(٣٨١)، فبلغت (٩٣) مصنفًا، ما
يين رسالة صغيرة إلى عقد مجلدات، بل جاورت المائة على عقد محمد بن عبد الله التليدي في كتابه
«ترات المغاربة في الحديث النبري وعلومه، وينظرة إلى سرد الأخير لمصنفًات الحديث وعلومه في
بلاد الأندلس والمغرب الأقصل عنذ الإسلام، نجد عدّما (١٣١١) مصنفًا مع فوتِ الكثير عليه، لتكون
نبة مصنفًات المماري منها لوحيها قرابة (١٣٥)

<sup>(</sup>١) •جراب الأديب السَّائح؛ لبوخبزة الحَسني (١/١٣ مخطوط).

 <sup>(</sup>٢) كما تراء في كتاب «السَّيف الحاد» (ص/ ٢٠١--١٠٣) لسعيد القنوبي محدَّث الإباضية، و«تجريد البخاري وفسلم من الاحاديث التي لا تلزم» لجمال البنا (ص/ ٢٨).

"كمْ مِن حديثِ صَحِّحه المُفَّاظ وهو باطلًا! بالنَّظر إلى مَعناه ومُعارضتِه للقرآن، أو السُّنةِ الصَّحيحةِ، أو مخالفةِ الواقعِ والتَّاريخِ؛ وذلك لدخولِ الوَهم والغلَطِ فيه على المَعروف بالعدالةِ، بل قد يَتَعمَّد الكذب! فإنَّ الشُّهرةَ بالعدالةِ لا تُفيد القَّطعَ في الواقع.

ومنها أحاديث «الصَّحِيحين»، فإنَّ فيها ما هو مَقطوعٌ ببُطلانه! فلا تَغنَرُ بذلك، ولا تَقهيَّب الحُكمَ عليه بالوضع لِما يذكرونه مِن الإجماع على صِحَّة ما فيهما، فإنَّها دعوى فارغةً! لا تنبُت عند البحثِ والتَّمحيصِ، فإنَّ الإجماعَ علىٰ صِحَّةِ جميع أحاديثِ الصَّحيحين غير مَعقولِ ولا واقع"(١).

فعامَّةَ هذا الكلام محضُ غلط، والغُماريُّ يُشتِّع على الكوثريُّ تنافُضاتِه وهو واقعٌ بها! فها هو ذا يفتحُ بابَ التُكذيب لمِا في «الصَّحيحين» بدعوىٰ أنْ لا إجماع علىٰ ما فيهما؛ مع أنَّه هو نفسُه مَن أنكرَ علىٰ الكوثريُّ طعنًا له في حديثِ أخرَجه الشَّيخان، محتجًا عليه بأنَّه "طَعْنٌ في أحاديثِ الصَّجيحين المُجمَعِ علىٰ صحَّنها» (")

وهو نفسُه مَن دافع على أحدِ الرُّواة مِثَّن تُكلِّم فيه بقوله: «يُعتَبر توثيقُ مسلم له ومَن وافقه على توثيقه، فيكون الحديث صحيحًا، لاسيما بعد دخوله في الكتاب المُجمَع مِن الأمَّة على صِمَّتِه، (٣٠)!

ولقد حَوت فقرَتُه السَّابقة جملةً مِن المغالطاتِ، لنا في كشفِها ثلاثُ وَقفات:

الوقفة الأولىٰ: قول الغُمارِيِّ أنَّ كثيرًا مِمَّا صَحَّحه الحُقَّاظ باطلٌ بالنَّظرِ إلىٰ منيه:

فهذا مثال لمِا ذكرناه عنه آنفًا مِن تسرُّعه في أحكامه المبالغِة! وهو كلام عمومه مُشكلٌ يُستفصّل عنه:

<sup>(</sup>١) المُغير علىٰ الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير، (ص/١٣٧-١٣٨).

<sup>(</sup>٢) ابيان تلبيس المفتري، (ص/ ١٢٥).

<sup>(</sup>٣) ﴿المُداوي لعلل المُناوي؛ (٢/ ٤٨).

فإن كان قصدُه ما اتَّفَقَ المُفَّاظُ على تصحيحِه من الأخبار، وتلقَّوها بالقبول -كحال أصولِ المَرفوعات في «الصَّحيحين»-: فكلامه ردُّ؛ فإنَّ جريان عملهم على تصحيحِها والاحتجاجِ بها مُستَلزِمٌ لاستقامةِ مُتونِها ضرورةً، فلن يَعيب عن جميهِم نكارةً متنها إن رُجِلَت؛ وسبق الكلام حول هذه المسألة.

وإن كان يريدُ بإطلاقِه بعضَ الحُفَّاظِ، وأنَّ آخرين يُخالفونهم: فهذا يقع كثيرًا؛ يَتنازع النُّقاد في ترجيحِ صِحَّة حديثِ من عدمه، فما يُصحِّحه جماعةُ ويقبلون متنه، قد يراه آخرون مَعلولًا ويُبطلون مَدلولَه! فلا خَرَج مِن اختيارِ أَحَدِ القولين بدليله.

والظَّاهر من كلامِ الغُماريِّ نزوعه إلىٰ المقصد الأوَّل لا التَّاني! فإنَّ مِن كبائرِ الغُماريُّ وأصل بلِيَّتِه: استحقارُه لإجماعاتِ المُنحدُّثين! فلا يكاد يُبالي بأقوالِ سَاداتِهم إذا خالَفَت رأيَه.

تَرىٰ شاهدَ هذا صارخًا من قبيح قوله: "في المُحدِّثين عادةٌ قبيحةٌ! هي تَقليد السَّابِقِ منهم، والاعتماد علىٰ ما يقول مِن غير تأمُّلٍ ولا رويَّةٍ، ومع صرفِ النَّظر عن التَّحقيق والاستدلال والبحث فيما يُويِّد قولَ ذلك السَّابِق أو يُبطله ويَردُه، لأنَّهم ليسوا أهل نظرِ واستدلال، وإنَّما أهل رواية وإسناد.

فإذا قال واحدٌ منهم، مثل أحمد، وابن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، في حديثٍ أو رجلٍ قولًا، فكلُّ مَن جاء بعدهم سيعتَمِد ذلك القول، ويردُّ به الأحاديث المتعدَّدة ويضعَّفها، لا لدليل ولا برهان.

فلا يهولنك اجتماعهم على أمر واتفاقهم على شيءا ولا تعتمد عليه، حتى تعلم صحّته أو بُطلانه مِن جهة الدَّليل، فإنَّ أهل التَّحقيق والنَّظر لو سَلَكوا طريقتهم هذه، لأبطلوا ثُلث الشَّريعة اوردُّوا أكثر الاحاديث الصَّحيحة، لولا أنَّ الله أيَّدهم بنورِه، وأمدَّهم بتوفيقه، فضربوا باقوالهم عرضَ الحائط، وداسوا أَتُفاقاتهم بالأقدام، وتطلُّعوا بنظرهم الصَّائِب إلى الحقائق.

فإذا بحثت في الأمر وحقّقت المسألة، وجدتهم يتّفقون في وقت الضَّحىٰ علىٰ إنكارِ وجودِ الشَّمس في السَّماء، لأنَّ أوَّلهم الأعمىٰ أنكرها فتابعوه علىٰ ذلك! ثقة منهم بقولِه، وتقديمًا لتقليره علىٰ يقينِ حسِّهم، وهكذا تجدُ اتَّفاقهم علىٰ تضعيفِ عبد السَّلام بن صالح الهروي(١٠)، وعلىٰ إبطالِ حديث: «الطَّير»، وحديث: «أنا مدينة العلم)(١٣)، وغير هذا ممَّا يطول ذكره، ويصعب تتَّبُعه)(١٣).

#### الوقفة التَّانية: قوله أنَّ سببَ بطلانِ المتنِ راجعٌ إلىٰ دخولِ الوهم علىٰ المَدلِ:

نَعم؛ مُسلَّم به أنَّ الثّقاتِ مهما بَلغوا في قوَّة ضبطِهم، فلا بدَّ لهم مِن هَناتٍ في كثير ما يَروُونَه، والمَعصوم مَن عصَمَه الله؛ لكنَّ الغماريَّ أتبعَ كلامَه بما كانَّ الواجبَ تَركُه، ادَّعَىٰ فيه على مَشهورِ العدالةِ إمكانَ تعمُّدِ الكذِبَ في الحديث!

وهذا لغوٌ لا طائل منه؛ فإنَّ النُّقادَ لم يُنزلوا العَدْلُ مكانتَه إلَّا بعد تَتبُّع لسيرَتِه ونَخلِ مَرويَّاتِه، فإذا اجتمعوا علىٰ تعديلِ راوٍ، فهم شُهداء الله في الأرض، والأصل النَّابت عند العلماءِ لا يُشَغَّب عليه بمثل هذه الاحتمالات.

ولا يُستغرب الشَّيء مِن مَعلِنه! فإنَّ الغُماريَّ هو مَن فاه بـ «أنَّ الجرحُ والنَّعديلَ غيرُ مُحقِّقِ النُسبةِ إلىٰ جميعِ المُوثَقين والمَجروحِين، فكم مِن ثقةِ جَرَّحوه! وكم مِن مَجروحِ وَتَقوه!)\* .

وهذا -لا شكَّ- مِن بَقايا تأثُّرِه بالزَّيدية ومُحدِّثِهم محمَّد بنِ عَقيل الحضرَميِّ (٥)؛ فَلَكُم أَثن على أهلِ الجرح الحضرَميِّ (٥)؛ فَلَكُم أَثن على أهلِ الجرح

<sup>(</sup>١) قال ابن حجر في «التَّقريب»: «صدوق له مناكير، وكان يتشيِّع، وأفرَط العُقيليْ فقال: كذَّاب».

<sup>(</sup>٢) قد سبق الكلام تفصيلًا على هذين الحديثين، في مبحث الموقف الإمامية من الصَّحيحين.

<sup>(</sup>٣) (المُداوي، للغُماري (٥/٣٦٣-٣٦٤).

 <sup>(</sup>٤) من كالام الغماري في الجزء الأول من كتابه الجُؤنة العطّارة (ص/١٦).

<sup>(</sup>٥) محمد بن حقيل بن عبد الله (ت-١٣٥٥): بن آل يحين، العلوي الحسيني: رحالة تاجر، بن بيت علم زيدي بحضرموت، كان شديد التشيع اله تحتب منها: «التّصائح الكافية»، تحاكل فيه على معاوية بن أبي سفيان عظيم ونال منه، و«المتب الجميل على علماء الجرح والتّعديل»، انظر «الأعلام» للزركلي (٢٩٩/١).

والتَّعديل؛ فلقد «أفسدَ هذا الرَّجلُ وقِبِيلُه مِن آلِ السَّقاف الزَّلِدِيِّين بنسائِسِهم الشَّيخَ أبا الفَيض الغُماري، وقَلبوه زَيْديًا أكثرَ منهم! كما تراه جَليًّا في كتابه "فتح المَلِك العَليِّ، بصحَّةِ حديثِ: باب مدينة العلمِ عَليِّ<sup>(۱)</sup>»، حتَّىٰ جعلَ المحدَّثين أغلبَهم زَيديَّةً (<sup>(۱)</sup>

ولا عَتَب على نُقَادِ الرِّجال وهم من قام بأعباء ما حُمَّلوا مِن أمانةِ نَبيَهم فَتَحَمَّلوها، فَكَشفوا عن أحوالِ الرُّواةِ عَوارَهم، ومَحوا عن السَّنةِ عارَههم، فَحَمَّلوها، فَكَشفوا على عدالةِ رَاوِ هو خِلافُ ما حَسِبوه، ثمَّ تتبعَهم الأَمَّة في التَّيْنِ بأخبارِه، ولا يَنصب الله لهم عَلامةً على سوء حالِه، وبراءةِ وَخَبِه مِن مُفترَياتِه! والله ما سَتَر أَحَدًا يكذِبُ في الحديث»، كما قال سفيان بن عُينة (تـ19٨ه)(٣).

يقول المُملِّمي: "إذا استمرَّ الحالُ علىٰ توثيقِ رَجلٍ، ولم يَطعن فيه أحدٌ بحُجَّة، فَيْن المُحالِ أَن يكون ذلك الرَّجل مِثن قد يكذِبُ في الحديث، إذْ لو كان كذلك، لفَضَحه الله تعالىٰ، لِما يَلزم مِن سترِه مِن التصاقِ مَروِيَّه بالشَّرِيعةِ، وقد تَكفَّل الله بحفظِها؛ نعم، يبقىٰ احتمالُ الغَلطِ في بعضٍ ما رَوىٰ، ولكتُه لا بُدَّ أَن يُنَه الله ﷺ عليه بعض أهل العلم، (٤٠).

# الوقفة النَّالثة: قول الغُماريِّ عن أحاديثِ «الصَّحيحين» أنَّ فيها ما هو مَقطوعٌ ببُطلانِه .. إلخ:

قد سَبق الكلام عن أقسامِ ما انتقَده الحُفَّاظ مِن أحاديثِ «الصَّحيحين»، وأنَّ منها أحاديث مَردودة معدودة على أصابع اليَدين لا تَصمد أمامَ النَّقد، منها ما أخرجَه الشَّيخان وهُما يَعلمانِ علَّته.

<sup>(</sup>١) قرونق القرطاس؛ لمحمد الأمين بوخبزة (ص/ ١٧٢ مخطوط) بتصرف يسير.

 <sup>(</sup>٢) في كتابه قبونة العطّارة (١/١٥٠).
 (٣) قالضّعفاء للعقيلي (١٤٦/١).

<sup>(</sup>٤) (رسالة في الكلام على أحكام خبر الواحد وشرائطه (١٩٤/١٩٥ - آثار المعلِّمي).

لكن ما يَشين عبارة الغُماريّ إطلاقُه للفظِ (الوَضع) عَلَىٰ حديث في «الصَّحيحين»! بل ودعوته غيرَه إلىٰ عَدم النَّهيُّبِ مِن الحكم عليها بذلك إن بَدا له! مُتذرِّعًا بانتفاءِ الإجماعِ عليها؛ ولا ريبَ أنَّه تَهؤُرٌ يفتحِ ذرائعَ لإنكارِ كلَّ مُتَطَفِّلُ جَهولٍ ما لا يُرُوقه مِن الكِتابين؛ فلم يُبقِ الرَّجل بذا للصَّحيحين حُرمةً!

وفي الشَّهادة علىٰ هذا التَّاثُّر النُماريِّ بابن حزم، يقول بوخبزة الحَسنيُّ: "شيخنا أحمد ابن الصِّدِّيق المُعاري الطَّنجي . . كان لهِجًا بابن حزم، داعِيًا إلىٰ كُتُبِه، حتَّىٰ إنَّه أَوْلَمْ المَّا خَتِم المَوَّة الأولىٰ مِن "المُحَلَّى" عن طبعتِه الأولىٰ! وحَرَج منها -وهو شابٌ يَتوقَّد ذكاءً وطُموحًا- يَقمَةً علىٰ الفقهاء، ولعنةً علىٰ المُتَصَدّا

<sup>(</sup>١) وأمّا ما نُسب إلى قصحيح البخاريّ، من حديث: فكيف بك يا ابن عمر إذا يقيّت في قوم يُخبّون رزق شنتهم، ويضعف البقين، وهو قطعة من حديث موضوع، تقرّد بروايت الجرّاح بن منهال، وهو متروك مُنهم، فهذا الحديث لا تضغ نسبته إلى قصحيح البخاريّ، هي أيّ رواية من روايات فالصحيح، وما اشتهر في بعض كُتب المُصطلح وبعض كُتب المُوضوعات من أنَّ ابن الجوزيّ ذكر هذا الحديث في كتابه فالموضوعات، ونسبة إلى البخاريّ، هو محفّل وهم على ابن الجوزيّ، وابنَّ المجوزيّ إثما عنَل حديثًا تَعرف وقد وَقع في هذا الزهم العراقي وبعده الليوطيّ، مع أن البخاريّ بريءٌ من هذا الحديث، وانظر تحرير هذا العالمة في جزو بعنوان فيطلان نسبة الحديث الموضوع: (كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت .) إن صحيح البخاريّ، لأسافذا عبد الباري الأنصاري.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم (ك: الفضائل، باب: من فضائل أبي سفيان بن حرب، رقم: ٢٥٠١).

<sup>(</sup>٣) «جونة المطّارة (١٣/١)» وتبعه علىٰ هذا الحكم بالوضع أخوه عبد الله بن الصَّديق في تعليقه علىٰ «أخلاق النبي» لأبي الشيخ (ص/٤٥) فقال: «هذا الحديث موضوع، لمخالفته للواقع».

فكان يُجرِعهم الحنظل، ويُلقمهم الجنْنَلُ؛ حثّى إنّي استفطّعتُ نعته لأبي حنيفة بـ (أبي جِيفة)! . . في حين أنّه يَصفُ كثيرًا مِن جَهلةِ المُتصوّفة بالخُصوصِيَّة والولايةِ الكُبرىٰ، وهم لا يُؤهّلون لحمل نِعالِ أبي حنيفة،(١).

إِنَّ الأصلَ في حكم النَّقاد على الرَّاوي النَّقَة، إِذَا خَلَط في ذكر حديثٍ فوَهِم في نسبتِه إلى النَّبي ﷺ، أَنْ يُدرجوا حديثه هذا في حَدِّ النَّكارةِ أَو البُطلانِ الله الله تقدير -؛ أمَّا أَن يصموه بالموضوع -كما فعَلَ النُماريُّ بحديث مسلم - فما أبعدهم عن هذا الغلُو! فإنَّ الموضوع في عامَّة استعمالهم -كما استخلصه الله عيم من رحيق كلامهم - "ما كان مته مخالفًا للقواعد، وراويه كذَّابًا " " وقد سلم الله عكرمةً بن عمَّار أن يكون كذلك .

وسياتي مزيد بسط في نقض شديد كلام ابن حزم والغُماري في حقّ حديث عَرْض أبي سفيان لابنته على النَّبي ﷺ في "صحيح مسلم"، وذلك في مبحثه الخاصٌ من الفسم الثَّاني للبحث.

وللنُماريِّ مِن مثل هذا الشَّطط في أحكامه على المُحدَّثين ودواوينهم الشَّيء الكثير؛ فهو الَّذي شُنَّ الغارة على النِّرمذي وأثمَّة الحديثِ بتُهمةِ جمودِهم على ظاهرِ السَّند، وزَعم أنَّ هذا الجمودَ هو العِلَّة في إخراجِ البخاريُّ ومسلم للأباطيلِ في صحيحيهما (٢٠)، ثمَّ لم يَرْعَوِ عن غَيَّه حتَّى بهَتَ البُخاريُّ بنصبِ العَداوةِ لأهلِ السِّدانُ الله السَّلامة.

إِنَّ آفةَ الخُماريِّ في نظري -فضلًا عمَّا أمضيناه مِن بوانقه- تَسرَّع نفسِه المضطربة إلى إصدارِ الأحكامِ المُنفعلة! لا أكاد أراه في كثيرٍ من الأحاديثِ الَّتي يدرسها يُكلَّف نفسَه التَّفتيش في أسانيدها بنَفسِ المُقتَّش، ولا استقراء كلامِ الأنتَّة عنه بنَفسِ المُوازِن؛ ولكن يُطلق لقليه المَنان بما أملاه بادئ رأيه.

<sup>(</sup>١) «جراب الأديب السَّائح، لبوخبزة (٢٣٨/١١) مخطوط).

<sup>(</sup>٢) قالموقظة، (ص/٣٦)

<sup>(</sup>٣) انظر فجؤنة العطَّارة (١٦/١).

<sup>(</sup>٤) فرونق القرطاس؛ لمحمد الأمين بوخبزة (ص/ ١٣٠ مخطوط).

وسترى أمثلة هذا مِلْءَ المَينِ إن طالعت رسالته المَوسومةِ بـ «المُفِيرِ على الأحاديثِ المَوضوعةِ في الجامع الصَّغيرِ»؛ حيث السَّرْدُ المُمِلُ والتَّعقيب بالطَّعنِ المُحجَرَّةِ سِمتانِ بارزتان له؛ والدَّيانة تَستوجِب الوَرع في دراسةِ الوَحي، والتَّحري يَفرض التَّريُّثُ واستفراغَ الجُهد في إثباتِ شيءٍ فيها أو نفيِه؛ والله من وراء القصد.

## المَطلب الخامس موقف عبد الله بن الصِّديق الغُماري<sup>(١)</sup> (ت١٤١٣هـ) من «الصَّحيحين» ودراسة بعض ما أعلَّه فيهما

عبد الله بن الصدِّيق أعلمُ الغُمارِيِّين بالحديثِ بعد أخيه البِكُر أحمد، فبسبَيِه أحبَّ هذا الفنَّ وتَوجَّه لدراستِه، وأثرُه علىٰ قلمِه الحديثيِّ واضح في مُؤلَّفاته؛ وإن كان عبد الله ألطفَ عِبارةً منه في النَّقد، وألْيَن جانبًا في الرَّد.

فإنَّه مع ضعف اندفاعه هذا -مقارنة بأحمد- لم يكُن لينجُو مِن بعض العيوبِ المنهجيَّة الَّتي وقع فيها شقيقه تصحيحًا أو تعليلًا، والمَجلة في رَمي الحديثِ بالرَّضع مِن غيرِ دَليلٍ رجيح، وهذا يخصل منه أحيانًا لاستحكام التَّزعاتِ النَّذهبيَّة عليه (٢٠).

<sup>(</sup>١) عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني: أبو الفضل الغماري، تلفن تعليمه الأولى في زاوية أبيه الصديقية، ثم ارتحل إلى جامع الغروبين بغاس فأخذ عن طمانها، ثم التحق بالجام الأوهر بمصر سنة ١٩٣٠ أم نحصل على شياه العالمية الأوهرية فيها، إلى أن استقر بطنجة تعطيبا بزاويهم الصديقية وتعرف وكثر أسامة المنافقة المودودة؛ يبان الأحاديث الشافة المودودة؛ انظر ترجعت لفسه في كابه فسيل التوليق في ترجعة عبد الله بن الصديق،

<sup>(</sup>٢) كحكيمه في كتابه فبدع التضاسيره (ص/١٨١) على حديث أبي هريرة الذي في قسنند أحمده (٣/١٣٦) برقم: برقم: لوكنا العلم مملّقا بالتُرياء لتناوله قوم من أبناء فارس؛ بالوضع، وأنَّ بعض الرُّواة الوَّضاعين هم من غيِّر لفظ (الإيمان) و(اللَّين) - وهما اللَّفظان الصَّحيحان في الحديث لبلفظ (العلم). وحكمه مبالغ فيه والصَّراب ما أثبته أخوه أحمد بن الصَّديق من ضَدَوفه فحسب، في جزو له سمَّاه =

وبن مَظاهرِ تحكُم عبد الله بن الصّديق في نقدِ «الصّحيحين»: بما ندّعيه عليه من استحكام النَّزعة المذهبيَّة: محاوَلتُه البائسة للطَّعنَ في حديثِ مُعاوية بن الحَكم عليه الذي سأل فيه النَّبي عليه الجارية عن الله بأين٬٬٬٬ حيث حكمَ عبد الله بشدوذِ هذا الحديث الصَّحيح وهو في «مسلم»! وبنفسِ العِلَل التِّي ساقَها سَلَفه الكُوثريُّ لإبطال الحديث؛ ثمَّ زاد عليه أشياء تَنقضُ المتنَ في زعيه لم يذكرها الكوثريُّ٬٬٬

وقد تَمادىٰ بعبد اللهِ الخَطلُ في مثالِ آخر أبطلَ فيه الحديثَ المُتَفَّقَ علىٰ صِحَّته بين العلماء! بين قولِه ﷺ آخرَ عُمرهِ المُباركِ: الْكَنَّ الله اليَهود والنَّصاریٰ، التَّخذوا قبورَ أنبيائِهم مَساجده (۳)؛ بل أبطلَ أحاديثَ هذا البابِ كلَّها! بدعوى مُخالفتِها ليا يَفهمه مِن القرآن غيرَ مُبالِ بتَكاثر طُرقِها، وتُواترِ مَعناها عن النَّي ﷺ (۱).

هذا وهو المُقرُّ بأنَّ أكثرَ أهل العلم متقلِّمُين ومتاَخَّرين قد عَمِلوا به، لكن عذرُهم في ذلك عنده: أنَّهم لم يَتَفطَّنوا لِما تَفَطَّن له فيه مِن العِلَل الَّتي تَقضي بتركِ العَمل به واعتقاده.

يقول: «هذا حديثُ ثابتٌ في الصَّحيحين وغيرهِما مِن طُرق، وقد عَمِل به كثيرٌ مِن العلماء المُتقدِّمين والمتأخِّرين، ولم يَقَطَّنوا لمِا فيه مِن العِلَل الَّتي تقتضيٰ

وإظهار ما كان خفيًا، من بطلان خديث: لو كان العلم بالتُرياه، ووافقه عليه الألباني في فسلسلة الضعيفة، (٥/٥٧، رقم: ٢٠٥٤)، فجملة القول أنَّ الحديث ضعيف بهذا اللَّفظ: (العلم)، وإنشًا الشُّحيح فيه (الإبمان) و(اللَّبرز)، والله أعلم.

 <sup>(</sup>١) «الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة؛ لعبد الله الغماري (ص/ ٨٧-٩١).

<sup>(</sup>٢) ستأتى مناقشتها في موضعها المناسب من هذا البحث (٢/ ٧٧٤).

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البخاري (ك: الجنائز، باب: ما جاء في قبر النبي ﷺ وأبي بكر وصمر ﴿
 ومسلم (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن بناء المساجد على القبور واتخاذ الصور فيها، رقم: ٥٢٩).

<sup>(</sup>٤) ذَكْره الكتَّاني في فنظم المتناثر» (ض/ ١٣٠-١٣١).

ترك العمل به، وذلك أنَّ القرآن الكريم يُعارض هذا الحديث مِن ثلاثة أوجد..»(١٠).

وخلاصة الوجوه الثَّلاثة عنده: أنَّ البهود آذوا الله ورسولَه بتُهم شائنة، استحقُّوا عليها اللَّمنة، وانَّهم كانوا يَقتلون الأنبياء، وأنَّهم حاولوا قتل عيسىٰ 響 ومحمَّدﷺ، فلا يَتَصَوَّر هو بعدَ عُدوانَهم هذا علىٰ المُرسلين أن يتَّخذوا قبورَهم مساجد!.

وما أحسنَ ما فنَّد به (محمَّد الغزاليّ) هذه الشَّبهة الَّتي اَلقَىٰ ابها الغُماريُّ بجوابِ مُختصرٍ، يقول فيه: وإنَّ الله وَصَف اليهودَ بقولِه: ﴿وَقَلَّمْتُمُ فِى الْأَرْضِ الْمَعْرَبَهُ مَّنَا مِّيْمَا لَهُمَّالَكُمْ وَلَكَّمْ الْمَعْرَبَهُ الْمَعْرَبَ اللَّهِ اللهُ وَصَف اليهودَ بقولِه: ﴿وَلَقَلَيْمُ فِيهِمُونَهُ الْمُعْلَمُ اللّهَ عَلَى اللّهَ اللهُ عَلَى اللّهُ اللّه عَلَى اللّه اللهُ عَلَى اللّه عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّه هَاهُ عَلَى اللّه هَاهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَيْكُونُ اللهُ عَلَى اللهُولِ اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى

لقد كان عبد الله في دراستِه النَّقديَّة لهذا الحديثِ وأشباهِه مِن حيث تخريجُه، مُتَمَّمًا هو فيه لِما بَكَاه قبلُ أخوه أحمد مِن دراستِه مِن جِهة الفقه، في كتابه الحياء المقبور، بأدلَّةِ استحباب المساجد والقِباب على القبور»(٣)

<sup>(</sup>١) \*الفوائد المقصودة، (ص/ ١٠٥).

<sup>(</sup>٢) فتراثنا الفكري في ميزان العقل والشرع؛ (ص/١٥٢).

 <sup>(</sup>٣) سأل محمد بوخيزة شيخة أحمد الشماري عن تنافضه في كتابه هذا مع ما قرّره في رسالته الاستنفار لغزو الثّنبه بالكُفارة، حيث عقد بابًا في تحريم اتّخاذ المساجد على القبور لعلَّةِ الثّشبُ بالتُحُفَّار، فتردَّد الغماريُّ واضطرب! ثمّ أشار له إلى أنَّ العذار على القصد والنَّية!

يقول بوخيزة في كتابه اصحيفة سوابق (ص/٢٤٤): ١. ولعل ظهور البطلان فيما ذهب إليه هو الذي حدا بعبد الله التّليدي -تلميذ أحمد النّماري- إلنّ مخالفته في هذه المسألة في تهذيبه لكتاب شيخه والاستفار» (ص/١٤-١٤)، وَلَيْه -يعني التّليدي- نَهج هذا العنهج في سائر موبقات، وفيها ما هو أبشع وأفظم، ولكنّها الزّاوية والطّريقة ١.ه.

فلكم أغضب هذان الكتابان عند طباعتهما صهرَهما الأمين بوخبزة! فسارع بعد انعتاقه من طريقتهما إلى إخراج جزء صغيرٍ مطبوع، يرُدُّ فيه عليهما ضمنًا تجويزَهما بناء المساجد على القبور، حَوَت واحدًا وأربعينَ حديثًا في النَّهيِ عن ذلك.

فما كان يجسُر عليه عبد الله مِن إسقاطِ ما اتَّفِق عليه من النَّصوص وجَرَىٰ عَملُ الأَنْمَّة عليها، تَمصُّبًا لمذهبِ الطُّرقيَّةِ المُتَاتِّرِ، وَنَفْعًا للرِّيَبِ عَمَّا آلَ إليه آلُ الغُماريِّ مِن بناءِ الزَّاويةِ علىٰ قَبْرِ أَبيهم، وبيعِ قبورِها للنَّاس!<sup>(۱)</sup> لَأمرٌ قبيحٌ، يتسامىٰ عنه المُتجرِّدون للحقَّ مِن أهل الحديث ومن غيرهم.

يقول الأمين بوئجزة: "حلَّنني الفقيه التُّجكاني أنَّه سبع ابن خالِه وصهرَه الاستاذ عبد الله ابن الصَّلْيق يُنكر خروجَ يأجوج ومأجوج، ويقول: إنَّهم التَّتارا كما سبعمه يقول: إنَّ الأعمىٰ الَّذي عَبَس النَّبي ﷺ لمَّا جاءًه ونَوَلَت في شانِه سُورة (عَبَس)، ليس هو ابن أمٌ مكتوم! كما قال المُفسِّرون، واتَّفقَ عليه الأوَّلون والخرون.

ورأيتُ له في بعضِ كُتُبه كـ «خواطره الدِّينيَّة» أشياء مِن هذا القَبِيل، يُريد بها الانفرادَ والإنيانَ بالجديدِ دون برهانِ ولا بيانِ، علىٰ قاعدة: خالفُ تُعرفًا،"<sup>(۲)</sup>.

ولعبد الله مِن مثل ذاك العُدوان على أحاديث «الصَّجِيحين» كثيرٌ<sup>٣٧</sup>؛ يَمود إلى حديث منها مُتَّفق عليه ثبوتًا، صريح المعنى ظاهر الدَّلالة، فيُبطِله بآياتٍ قرآنيَّة ظنِيَّةِ الدَّلالة، على خلاف ما فهمه منها السَّلف الأوَّلون؛ قد تَعقَّبه فيها بعضُ المُشتغلينَ بالتَّخريج وغيرهم<sup>(ع)</sup>.

<sup>(</sup>١) وكان أخوهم محمَّد الزَّعزيم بن الصّديق يُنكرُ هذا الفعل من إخوته، ويُصرّح في كتابه «الزَّاوية وما فيها من البدع» (ص/١٣) أنَّ والنّدَهم محمَّد بن الصّديق قد خَيِّر رأيّه فيما كان عليه مِن الظُلُو في الطَّموقيّة، وأنَّه كان مبَّالًا في آخر عمره إلى التزام الشّة المحضة والاجتهاد.

<sup>(</sup>٢) قجراب الأديب السَّائح، لمحمد بوخبرة (ج١، ص٨ مخطوط).

 <sup>(</sup>٣) أمثلة مذا في كتابه «الفوائد المقصودة» عديدة، وكذا كتابه «الشبح السَّافر»، رهَّ ما اللَّفوة عليه المُحدَّشون والفقهاء مِن حديث عائشة: «قُرضت الشّلاة ركمتين ركمتين ...» بدعوى المخالفة نفيها للقرآن.

<sup>(</sup>٤) انظر «آداب الزَّفاف» للألباني (ص/٥٦-٥٧)، وفردع الجاني، لطارق عوض الله (ص/٤٤).

فكيف يَصحُّ بعد هذه المَعايبِ العلميَّة كلِّها أن يُستباحَ حِمَىٰ «الصَّحِيحين» تأسَّيًا به؟!

### المَطلب السَّادس موقف الألبانِّي<sup>(۱)</sup> (ت-١٤٢هـ) مِن «الصَّحيحين»

الألبانيُّ لونٌ آخر من رتوت المُحدَّثين وأفذاذ المُخرِّجين في هذا العصر، كرَّس حياتَه لمشروعِ "تقريب السُّنةِ بين يَدَي الأُمَّة" أَ فهو في هذا البابٍ من التَّخريجِ نهاية لا تُقارَب، وهمَّةٌ في البحث لا تمارَض، يحشُد لمِا يَراه حَقًّا مِن التُقولاتِ ما يُحرِج المُخالف، ويُهورُ المُؤالِف.

أقول هذا إنزالًا له منزلته المُستحقَّة لا تحيُّزًا -معاذ الله- فلقد لامَستُ بنفسي قُوَّة عريضتِه النَّقديَّة أثناء دِراسَتي لها أعلَّه مِن أحاديثِ «الصَّجِيحين»؛ فأخَذَ الرَّه عليه مِن جهدي وزادَ نقدُه في كَدِّي ما لم أجِده مِمَّن عرَّجتُ عليهم مِن مُعاصِريه مِمَّن ذكرتهم قريبًا.

<sup>(</sup>١) محمد بن نوح نجاني، الشهير بمحمد ناصر الدين الألباني: ولد بمدينة أشقودرة بالبانيا ١٩١٤م، ماجرت به أسرته إلى الشام هربًا بديها بعد أن توقّل حُكم ألبانيا الطمائي أحمد زوغو، تعلّم على والده هناك شبئة السرية المنازية وفقه المختفية، ثم تُحبّ إليه علم الحديث تأثرًا بمجلة المناز لرشيد رضاء فانكبّ على دراسته حتّن برع فيه واشتهر به، وله العديد من المولّفات، منها: سلسلنا الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وإرواء الغليل، وجلباب العرأة العسلمة، انظر ترجمته في كتاب وحياة الألباني وآثاره لمحمد الشيائي.

<sup>(</sup>٢) أفصح عن ذلك في مقدمته لـ «مختصر صحيح مسلم» (ص/٥).

#### الفرع الأوَّل: موقف الألبانيُّ من أحاديث «الصَّحيحين».

الألبانيُ مُعترِفٌ بِعَظيمِ فصلِ «الصَّحيحين»، شديدُ التَفاوةِ بهما، وهو على جَلَده في التَّحقيق، وحرصه على التَّدقيق، إذا بَد ضَعفُ شيءٍ فيهما، تَباطَأ في إصدارِ حُكيه، وأنعمَ النَّظرَ تمحيصًا لنقيه، هِيبةً منه للشَّيخين، وإجلالًا منه للكِتابين، خلافًا للتَّلافةِ المعاصرين قبله!

فكان من جميل ما يقول في حقّ البخاريّ: "إنَّ حديثًا يخُرِجه الإمامُ البخاريُّ في "المسندِ الصَّحيح" ليسَ مِن السَّهلِ الطَّعن في صِحَّته لمُجرَّد ضعفٍ في إسناده، لاحتمالِ أن يكون له شَواهد تأخذُ بعضُدِه وتُقرِّهه" (١٠).

وكلام الألبانيّ هنا متوجِّهٌ فيه بالنَّصيحةِ إلىٰ مَن يجري في مِضمارِ العلماءِ، ويستعمل أدّواتِ نقدهم الَّتي أصَلُوها في كُتبِ المُصطّلح والتَّخاريج، فيُنبِه بوعورةِ مَسالكِ النَّقدِ للصَّجِيحين؛ وأمَّا الحائدون عن منهج المُحدَّثين المُترامون على الكِتابين بشبهاتِ العقلنةِ وهوى النُّفوس، فقد كان الألبانيُّ لهم بالبورصاد!

فهذا الكوثريُّ وهو الطُّلَعة اللَّوْدَعي، حين تَعَدَّىٰ حَدَّه بإعلال حديث مُتَّقَى عليه في «الصَّحيحين» دون دليل مُعتبر، لم يَسكُت له الألبانيُّ، بل أَخَذَ قلمه يُسطَّرُ به غلطاته ويُبيِّن تَعالُمَه فيه، حَمِيَّةٌ منه لهذين الأصلين العظيمين من أصول الشُّهُ (1).

ومثلُ ذلك فعَلَ بالغُماريِّ عبدِ الله حينَ أَعَلَّ حَدِيثَيْن فيهما، واحدًا مُتَقَقًا عليه، والآخر في «مسلم»؛ فتصدَّىٰ له بأن نَفَىٰ الطِلَّة عن أسانيدهما، ويَرَّاهما مِن الشُّذوذِ في مَثْنَيهما، ودَلُّ علىٰ أنَّ المُجلُّ أحقُّ بوصف الشُّذوذِ، إذ خالف فيهما أثمَّة الحديث<sup>٢٥</sup>.

<sup>(</sup>١) قالسُّلسلة الصَّحيحة؛ (٤/ ١٨٥).

<sup>(</sup>٢) انظر مقدمة تخريجه لـ «العقيدة الطحاوية» (ص/ ٥٠-٥٠).

<sup>(</sup>٣) انظر «السَّلسلة الصَّحيحة» (رقم: ٢٨١٤)، و«آداب الزُّفاف» (ص/٥٦-٥٧).

إلىٰ غير هذين مِمَّن تصدَّىٰ الألبانيُّ لدفعٍ مُعارضاتِهم عن «الصَّحيحين»(١)؟ قد بَلَغَ ما دافعَ عنه فيهما خمسةً وعشرين حديثًا(١).

### الفرع النَّاني: المُآخذاتِ على نقداتِ الألبانيِّ لأحاديث «الصَّحيحين».

ومع ما أظهرَه الألبائي مِن مَوضوعيِّة في النَّقدِ، وتَجرُّدِ في الأحكامِ، وذَبِّ عن «الصَّحِيمِ» وذَبِّ عن «الصَّحِيمِين» يُشكر عليه؛ إلَّا أنَّه أُوخِذَ عليه في أحاديث رأى أنَّ البخاري ومسلمًا -مع جلالتِهما في الفنّ- قد أخطأ في تصحيحها، والفرضُ أنَّهما غير معصومين في ما اجتهدا فيه، فجائز عنده الاستدراك عليهما مادام هذا النَّقد مبنيًّا على قواعده العلميَّة المعتبرة، بدليل نقد الحفَّاظ لهما علىٰ مرَّ القرون.

فلمًا طبَّق ما دَرَسه مِن قواعدِ علمِ الحديث على ما مَرَّ به من أحاديث "صحيح البخاري"، وَجَد بعضَها تقشر عن مرتبةِ الصَّحيح أو الحسن؛ فضلًا عمًّا وَجَده من ذلك في "صحيح مسلم".

يقول بعد حكوم على جملة من حديث في «البخاري» بالشَّذوذ: «هذا الشُّذوذ في هذا الحديث مثال من عشرات الأمثلة الَّتي تدلُّ على جهل بعض النَّاشين الَّذي يتعشَبون لـ «صحيح البخاري» وكذا لـ «صحيح مسلم» تعشَّبًا أعمى، ويقطعون بأنَّ كلَّ ما فيهما صحيح! ويُقابل هؤلاء بعض الكُتَّاب الَّذين لا يقيمون لـ «الصَّحيحين» وزنًا، فيردُون من أحاديثهما ما لا يوافق عقولهم وأهواءهم، . وقد رددتُ على هؤلاء وهؤلاء في غير ما موضع» (٣٠٠).

فهو يرى أنَّ من الواجبِ بيان حالِ مثل هذه الضَّعاف في "الصَّحيح"، أداءً لأمانة العلمِ، ومنكًا لدخولِ ما ليس بسُنَّة في السُّنَّة، وردعًا لمن يُخرج منها ما هو ثابت فيها؛ فقد كان يُبدي هذه النيَّة أحيانًا أثناء تخريجِه لبغض أخَاديث البخاريَّ،

 <sup>(</sup>١) راجع تَمقَّاته الكثيرة لحسَّان عبد المثَّان في تضعيفه لعدد من أحاديث «الصَّحيحين» في كتابه «النَّصيحة».
 في التَّحذير من تخريب ابن عبد المثَّان لكُتب الأثمَّة الرَّجيحة».

<sup>(</sup>٢) انظر (ردع الجاني) لطارق عوض الله (ص/٥٢).

<sup>(</sup>٣) «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٩٣).

كما تراه في تضعيفه للفظ في البخاريّ، قال أثناء: «لو جاز لنا أن نحابي الإمام البخاريّ، لقُلنا: إنَّه قد توبع الفُضيل على لفظه، ولكن مَعاذ الله أن نحابي في حديث رسول الله ﷺ أحدًا» (١٠)

ولأجل الوقوف على منهج الألبائي في نقد أحاديث "الصّحيحين"، ومدى مُوافقته في ذلك للمنهج النَّقدي عند المحدَّثين، تبينًا لنسبةِ الصَّواب في أحكامِه النَّق قضى فيها بالضَّعف أو النَّكارة لما في "الصَّحيحين"، فقد درستُ هذه الأحاديث المُعلَّة ممًّا وقفتُ عليه من تخريجاتِه لها في مُصنَّفاته المتنوَّعة (1) ومشيتُ في تقسيم هذه المَعلولات على نفسِ الطَّريقة الَّي ذكرها في جوابِه لبعض من سَأَله عن حقيقةِ تضعيفِه لبعض ما في "البخاري"، فقال خلاله: "نقدي الموجود في أحاديث "صحيح البخاري" تارةً يكون للحديث كله، يُقال: هذا حديث ضعيف"، وأصل الحديث صحيح، لكن يكون جزءٌ منه غير صحيح، "".

وأزيد علي هذين القسمين قسمًا آخر، وهو ما تكلَّم فيه في «الصَّحيحين» إسنادًا مع تصحيحه للمتن، فوجدتُ التَّناتِج التَّالِة:

القسم الأوَّل: ما أعلَّه الألباني إسنادًا في «الصَّحيحين» والمتن صحيح عنده.

مثاله: كلامه في إسناد حديثي أبي هريرة رهي في "صحيح البخاري»: «مَنْ عاكىٰ لي وَليًّا "<sup>(2)</sup>، و«ليس وبنًا مَن لم يَتَعَنَّ بالقرآن» مِن روايةِ أبي عاصم الصَّحاك<sup>(6)</sup>، وهو يُصحِّحهما من أوجه أخرىٰ.

<sup>(1) (</sup>السلسلة الصحيحة» (١٠٥٥/١٤).

<sup>(</sup>٢) أرجو الله تعالىٰ أن يوفقني لنشرها في رسالة مستقلة؛ آمين.

<sup>(</sup>٣) سلسلة الهدئ والنور، الشريط الصوتى رقم: (٧٣٩).

 <sup>(</sup>٤) أخرجه البخاري (ك: الرقاق، باب: التواضع، وقم: ٢٥٠٣)، وتخريج الألباني له في «السلسلة الصحيحة» (١٨٣/٤ برقم: ١٦٤٠).

 <sup>(</sup>٥) أخرجه البخاري (ك: التوحيد، باب: قوله تعالى: (وأسروا قولكم أو اجهروا به)، وقم: ٧٥٧٧)،
 وكلام الألباني عليه في تأصل صفة الصلاقة (٢/ ٥٨٥-٥٨٦).

ومثلها في "صحيح مسلم" قد بَلغَت ثلاثة عشر حديثًا(١) منها تسعةُ أحاديث مِن طريقِ أبي الزَّبير عن جابر بن عبد الله ﷺ، يُضَعِفُ الألبانيُ أسانيدَها بدعوىٰ تدليسِ أبي الزَّبير وقد عُنْعَن، لكنَّ مُتونها صحيحةٌ عنده مِن أوجهِ أخرىٰ.

فهذا القسم لا إشكال فيه، ما دام نقد الألباني متعلِّقًا برسومِ الإسنادِ البّحتة، مع إفرارِه بصحَّةِ المتونِ بن وجوهِ أخرىٰ.

> وأمَّا القسم النَّاني: ما أعلَّه الألباني مُطلَقًا وهو في «الصَّحيحين». فمجموعُ ما أعلَّ فيهما الحديث كاملًا: اثنا عشر حَديثًا:

. سبعة منها في البخاريِّ: أخطأ الألبانيُّ في تعليلِها جميمًا! ولم يكن له سَلَفٌ في ذلك.

وخمسة منها في مسلم: أخطأ في ثلاثة أحاديث ولم يكن له سَلفٌ من المُتقلِّمين في تضعيفها؛ وأصاب في حديثين كان مسبوقًا في أحدهما إلى تعليله مِن بعضِ المُتقلِّمين، والآخر أخرَّه مسلم في الباب عن الرَّواية الأصحِّ إشارة إلىٰ عليه.

وأمًّا القسم النَّالث: مِمَّا قد أعلَّ الألباني فيهما جزءًا من حديث دون أصله: فبلغت ستة عشر حديثًا<sup>(٢)</sup>.

ما كان مِن ذلك مُتَفقًا عليه: فحديث واحد، وهو حديث أبي هريرة: ﴿إِن امَّتي يُدعُون يوم القيامة غرًا مُحجَّلين مِن آثارِ الوضوء، فمَن إستطاعَ منكم أن

<sup>(</sup>١) انظر «دراسات في صحيح مسلم» لعلي الحلبي (ص/١٠٤).

<sup>(</sup>٢) أعرضت عن إيراد كلام الآلباني في حديث أبي الذرداء من طريق شعبة في «صحيح مسلم» مرفوعًا: «مَن حفظ عشرٌ آياتٍ من آخر سورة الكهف عُصم من اللجال»، وحكيه على لفظ «من آخر» بالشَّذوذ، وأنَّ اللحفوظ قول الجماعة: «من أول»، لأجلٍ أنَّ الآلباني يعلمُ أنَّ مسلمًا نفسَه بيِّن شفوذه من طريق شعبة، وقد أورده بعد الرُّواية المنخوظة في «صحيحه» (٥٦/١٥) فهو تحصيل حاصل.

يُعلِل غُرَّته فليفعَلُ (١٠)، فقد حكم الألبانيُّ علىٰ الجملة الأخيرة: (فِمَن استَطاعَ ..» بالوقفِ علىٰ أبي هريرة، وذكر أنَّ بعضَ الرُّواةِ أدرَجَها في المرفوع (٢٠)؛ وهو مَسبوق في هذا من عدَّة حفَّاظ متاخِّرين، والأمر عندي فيه محتمل.

وسبعة منها في البخاري: أخطأ الألبانيُّ في أربعةِ منها، وأصابَ في ثلاثة، ثلاثتها خُرِّجَت في المتابعاتِ أو الشَّواهدِ، قد سُبق إلىٰ تضعيف ذلك الجزء فيهما من متقدِّمين.

وتسعة منها في مسلم: أصاب الألبانيُّ في ثمانية، وأخطأ في واحد، لكن أغلبها في المتابعات.

والخلاصة: أنَّ الألبانيَّ لم يُصِبُ فيما أعَلَّه مِن أصول «الصَّحيحين» جملةً إلَّا في اثنين في «صحيح مسلم» قد شَبِق إلىٰ تعليلهما من المُتقدِّمين؛ أمَّا ما كان كلمةً أو فقرةً مِن الحديث، فقد أصابَ في اثني عشر مِن مجموع سبعة عشر، وواحد محتمل، أغلبُها في «مسلم»، وأغلبُ هذه عنده في المتابعات والشَّواهد لا في الأصول.

ومن تكلَّم فيهم من الرُّواة الَّذِين احتجَّ بهم البخاري: الصَّحيحُ أنَّهم في درجةِ الصَّدوق، كفُليح بن سليمان، ويحيىٰ بن سليم، وأبو شهاب الحنَّاط؛ أو تكون تهمة الاختلاط منتفية عن بعضهم، كحال أبي إسحاق السَّبيعي؛ فإن كانوا ضعفاء حقيقةً فيكونون متابعين في ما أخرجه لهم البخاريُّ، كفضيل بن سليمان وعبد الله بن عبد الرَّحمن بن دينار؛ ومَن ثبت عليه الضَّعف من غير متابعة، فقد سُبق الألبانيُّ إلىٰ التَّنبيه عليه من المتقلَّمين، كجال شريك بن عبد الله.

أخرجه البخاري (ك: الوضوء، باب: فضل الوضوء، وقم: ١٣٦)، ومسلم (ك: الطهارة، باب: استحباب إطالة الغرة والتحجيل، ٢٤٦).

<sup>(</sup>٢) (السلسلة الضعيفة) (٣/ ١٠٤).

وأمًا الذين في صحيح مسلم، فمن ضعّفهم الألبانيُّ فإمًا أن يكون مسبوقًا في ذلك من المتقلِّمين، كحال عمر بن حمزة العمري؛ أو يكونوا مِمَّن أخرج لهم مسلم في المتابعات والشَّواهد لا الأصول، كهشام بن حسَّان وعياض بن عبد الله الفهريُّ.

لتصدُق بذا مقولةُ النَّمبي في الرَّاوي الَّذي أخرج له الشَّيخان في الأصول: 
«تارة يكون الكلام في تَلبينِه وحفظ له اعتبارٌ، فهذا حديثُه لا ينَحطُّ عن مرتبةِ
(الحسن)، الَّتي قد نُسمِّيها: (مِن أدني درجاتِ الصَّحبحِ)، فما في الكِتابين 
-بحمدِ الله- رجلٌ احتجٌ به البخاريُ أو مسلم في الأصول ورواياتُه ضعيفة، 
بل حسنة أو صحيحة ١٠٠٠.

ولقد رأيتُ كيف أقدم في نقدِه للصَّحيحين على تعليلِ أحاديث كاملةٍ لم يُسبَق فيها مِن ناقدِ متقدِّم، بل العلماء على الإقرارِ بصحَّتِها روايةً ودرايةً، ثمَّ تأكَّد هذا الغلط في التَّعليل من غير سلفِ بخطه فيها مِن حيث الصَّنعة الحَديثيَّة.

ولن أستدلَّ في هذا المقام على غلط الألبانيِّ بأكثر من أن أنقل كلامَه هو الموافقِ علىٰ منع تعليل ما تلقَّته العلماء بالقبول في «الصَّحيحين»، وهو ما علَّق به علىٰ نصَّ ابن حجر الإفادة الحديث المتلقِّيٰ بالقبول العلمَ، يقول فيه:

«.. وقد غفل عن هذا التلقي وأهميَّته كثير من النَّاس في العصر الحاضر، الَّذين كلَّما أشكل عليهم حديث صحيحُ الإسناد لجؤوا إلىٰ ردِّه، بحجَّة أنَّه لا يفيد القطع والبقين، فهم لا يقيمون وزنًا لأقوال الأومَّة المتخصِّصين الَّذين قيَّدوا قولَهم بأنَّ حديث الآحاد يفيد الظَّن بقيود، منها: إذا كان مختلفًا في قبوله.

أمَّا إذا كان مُتَلقًى مِن الأمَّة بالقبول، لا سيما إذا كان في الصَّحيحين، على ما بيَّنه المولّف كثلة: فهو يفيد العلم والبقين عندهم، ذلك لأنَّ الأمَّة معصومة عن الخطأ، . . فما ظنّت صحَّته، ووجب عليها العمل به، فلا بدَّ أن يكون صحيحًا

<sup>(</sup>١) قالموقظة؛ (ص/ ٨٠).

في نفس الأمر، كما قال العلاَّمة أبو عمرو بن الصَّلاح في مقدِّمته، وتبعه الحافظ ابن كثير وغيرهه(``

وفي كلام له آخر أبُيْن في المقصود يقول: "خبر الآحاد يُفيد العلمَ واليقين في كثيرٍ من الأحيان، مِن ذلك: الأحاديث الَّتي تلفَّتها الأمَّة بالقَبول، ومنها ما أخرجه البخاريُّ ومسلم في صحيحَيهِما، ممَّا لم يُنتقَد عليهما، فإنَّه مَقطوع بصِحَّته، والعلمُ اليقيئُ النَّظري حاصلٌ به .."<sup>(7)</sup>.

فليتَ الألبانيُّ أخذَ بهذا التَّاصِيل القويم بعينِ الاعتبارِ أثناء تعليله لبعضِ أحاديثِ «الصَّحيحين»؛ والَّذي ظَهَر لي في سِرِّ هذا التَّناقض بين ما أصلَّه هنا في هذه المسألة، وبين تَضعيفِه ما ليس له فيه سَلَفٌ مِن المُتقدِّمين من آحاد «الصَّحيحين»:

أنَّ الألبانيَّ منابع لرشيد رضا في تسويتِه بين نوعين مِن النَّقدِ مختلفين في تعليل أحاديث «الصَّحيحين»، كان ينبغي التَّفريق بينهما:

بين تضعيفِ كلمةِ مِن حديثٍ، أو شطرٍ منه، لشذوذِ ونحو لذلك: فهذا جائزٌ كما قدَّمنا تقريره لمِن تَاهَّلِ له بشروطه.

وتضعيفِ أصل حديثٍ بأكملِه من غير سلفٍ في ذلك! فهذا الَّذي نمنعُه.

ولعلَّ الألبانيَّ لمَّا رأىٰ بعضَ المُحدِّثين المتأخِّرين مَشوا في نقدِ أحاديث «الصَّحيحين» على النُّوع الأوَّلِ -كابن القطَّان، وابن تبميَّة، وابن حجرٍ- قاسَ على ذلك النَّرع الثَّاني فاستجاز فيه ما استجاز في الأوَّل!

ظَهر لي هذا التَّاليفُ منه بين هذين النَّوعين المُختلفين في مثالِ جوابِه لمِن سَلَّه عمَّن سَبَقه إلى إعلالِ بعض أحاديث «البخاريّ»، حيث قال: «.. في أثناء البحث العلميّ، تَمرُّ معي بعضُ الأحاديثِ في «الصَّحيحين» أو في أحدهما، فينكشِفُ لي أنَّ هناك بعضُ الأحاديثِ الصَّميفة، لكن مَن كان في ربي ممَّا أحكم

<sup>(</sup>١) «النكت على نزهة النظر؛ لعلى الحلبي (ص/٧٤).

<sup>(</sup>٢) «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» للألباني (ص/ ٦٢).

أنا على بعضِ الأحاديث، فليَمُد إلى "فتحِ الباري"، فسَيَجِدُ هناك أشياءَ كثيرةً وكثيرةً . وكثيرةً ... وكثيرةً بدُّر المَسقلاني" (١).

وكنًا قرَّرنا آنفًا أنَّ نقداتِ ابن حجر لبعضِ ما في «الصَّحيحين» هو مِن النَّوع النَّاني المُتعلِّق بكلمةٍ أو بعضِ كلماتٍ في الحديث، لا أصل الحديث كما فَعَل الألبانئ!

وكان الألبانيُّ قد قدَّم لجوابه السَّالف بأن قال للسَّائل: «أمَّا ما يَتَملَّق بغيري مِمًّا جاء في سؤالِك: وهو هل سَبقك أحَدُّ؟ فأقول -والحمد لله- سُبقت من ناسٍ كثيرين، هم أقعد مني وأعرفُ مني بهذا العلم الشَّريف، وقُدامى جدًّا بنحوِ ألفِ سنةٍ، كالإمام الدَّارقطني وغيره، فقد انتقدوا الصَّحيحين في عشرات الأحاديث، أمَّا أبا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث ..».

وهذا أراه خطأ منهجيًا في تسويغ مذهبه هذا؛ فالألبانيُّ وإن سُبق من سلفِ المحدُّثين في أصلِ النَّقد والتَّعليل الأحاديثِ «الصَّحيحين»، لكنَّه لم يُسبَق إلىْ تعليلِ أفرادِ منها بعينها! ومحلُّ النِزاع في هذا لا الأوَّل.

وهذا نفسُ ما وقع فيه (رشيد رضا) قبله، غير أنَّ هذا كان يلج إلىٰ ذلك من خلالِ طعونه العقليَّة في المتون، والألبانيُّ يلج إلىٰ تعليلها من خلال الصَّنعة الإسناديَّة!

وقد ظهر مِن خلال دراسةِ أحاديث الأقسام الثّلاثة السَّابقة، أنَّ الألبانيَّ قد أصابَ في بعضِ ما أعلَّه مِن أحاديث القسم الثَّالث، وأكثرها قد سُبِق إليه مِن الحقاظ، لكنَّه غلِط في تضعيفِ ما وَهَنه مِن أحاديث «الصَّحيحين» بأكملِها، صَنعةً وانعدامَ سَلَف.

هذا وهو الألبانيُّ إوقد أمضى ستِّين سنةً مِن عُمره بين أسفارِ الحديثِ نقدًا وتخريجًا وتحقيقًا، فكيف بأقرامٍ زمانِنا مِن أصاغر هذا العصر، مِمَّن توجَّهوا إلىْ «الصَّحيحين» بالظَّمن من غير عُدَّةٍ علميَّةٍ ولا سَلفٍ مِن الأُمَّة؟!

<sup>(</sup>١) افتاويٰ الشيخ الألباني؛ (ص/٢٦/) جمع عكاشة الطيبي.

حتًى إذا جاءهم عَالِمٌ ناصحٌ بالكَفّ عن هذا العَبَثِ في الصَّحاح، أخذتهُم العِرَّةُ بالإثم، وقالوا: أليسوا رجالًا ونحنُ رجال؟! فهذا الألبانيُ طَعَنَ، فلِمَ التَّحجيرِ علينا نحن؟!

تسمعُ مثل هذا القياسِ الباطل علىٰ نقدات الألبانيِّ مِن أحدِ المُتهوِّرين في نقد ما اتَّفق عليه بمحضِ الرَّاي، حيث يقول: ﴿إِنَّ نقدَ أحاديث بعينها لن يكون مَظْمَنًا في السُّنَة، ولا في مَن قامَ بالنَّقد، وهذا الشَّيخ ناصر الألباني، قد نَقدَ عَدَ عَدرابِ الأحاديثِ في صحيح مسلم، وشيئًا يُسيرًا في صحيح البخاري! ..، (۱).

فعينتني نقول الأمثالِ هوالاء: إن أبَيْتم إلَّا اقتحامَ أرضِ السِّباع، فاتركوا عنكم الاحتجاجَ بالألبانيِّ وأمثالِه مِن العلماءِ، فإنَّ عذرَ هذا فيما تَولَّاه مُعقول -على ما فيه من هناتٍ- صادرٌ في ذلك كلَّه عن تخصُّصه في قواعد النَّقد وخِبرة، ثمَّ المُتَخَصِّصون يَتَعَبُّونه بنفس تلك القواعد؛ فأين هذا مِن مَنهجكم؟!

فها هي أحاديث «الصَّحيحين» التِّي تَكلَّم فيها الألبانيُّ مبثوثة في كُتبه، فتأمَّلوها؛ هل رأيتموه يَطعن في أيِّ من متونها لأنَّ عقلَه أو ذوقَه لم تُرُفه كما تفعلون؟!

والألبانيُّ إذْ تكلَّم مِن ذلك في سِنَّة منونِ -بصرفِ النَّظر عن صواب نقدِه من خطئه- قد كان مُتيِمًا لذلك بنقدِ أسانيدِها! مُعلِّلًا مصدر ذلك مِن النَّاحية الحديثيَّة كما هي الجادَّة عند المُتقلَّمين.

قاسمعوها منه يُعلِنها مُدْوِيةً في أذانِ المُتصَيَّدين لبعضِ اجتَهاداتِه ذريعةً للطَّعن في أحاديث «الصَّحيحين» بمَحضِ التَّمَعقُٰلِ والتَّشهِّي، حيث يقول بعد تضعيفه لفقرةِ بن حديثِ في البخاريِّ:

 <sup>(</sup>١) من مجموع مقالات لحمد سعيد حوًا بعنوان: «منهجية التعامل مع السنة النبوية» يرقم: ٦٨، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، بتاريخ ١٢/ ٢٠١٠/٤م.

«.. قد أظلتُ الكلامَ على هذا الحديثِ وراويه، دفاعًا عن السُّنة، ولِكَي لا يَتَقَوَّل مُتقوِّل، أو يقول قائلٌ مِن جاهلِ أو حاسدِ أو مُعْرضِ: إنَّ الألبانيَّ قد طَعَن في "صحيح البخاريَّ" وضَعَف حديثه! فقد تَبيَّن لكلَّ ذي بصيرةٍ، أنّني لم أحُكمُ مقلي أو رأيي، كما يفعل أهلُ الأهواء قديمًا وحديثًا، وإنَّما تمسَّكت بما قالم الشَّريف قاله العلماء في هذا الراوي، وما تقتضيه قواعدُهم في هذا العلم الشَّريف ومُصطلحِه مِن ردِّ حديثِ الضَّعيف، وبخاصَّةٍ إذا خالَف النَّقة، والله وليُّ الوَّوقِيَّة، (١).

ويقول في موضع آخر:

البعضُ النّاس مِمّن لهم مُشاركة في بعضِ العلوم، أو في الدَّعوةِ إلىٰ الإسلام -ولو بمفهومِهم الخاصِّ- يَتَجرُّون على رَدِّ ما لا يُعجِبُهم مِن الأحاديث الصَّحيحة وتضعيفِها، ولو كانت ممّا تَلقَته الأمّة بالقبول! لا اعتمادًا منهم على أصولِ هذا العلم الشَّريف، وقواعيه المعرفةِ عند المحدُّثين، أو لشبهةِ عَرَضت لهم في بعضِ رُواتِها -فإنهم لا عِلمَ لهم بذلك، ولا يُعيمون لاهلِ المعرفةِ به والاختصاصِ وَزَنًا- وإنّها يَنطلقون في ذلك مِن أهوائِهم، أو مِن ثقافائِهم البعيدةِ عن الإيمانِ الصَّحيح القائم على الكتاب والسَّنة الصَّحيحة، تقليدًا مِنهم على للمُستشرقِين أعداءِ الدين، ومَن تَشبَّه بهم في ذلك مِن المُستغربين، أمثالِ أبي ريَّة المصريِّ، وعرِّ الدين بليق اللَّبناني ...، (٢٠٠٠).

الفرع الثالث: بيان ما أقرَّه الألبانيُّ من كلام الغُماري بوجود مَوضوعاتٍ في «الصَّحيح».

يَزعُمُ بعض المعاصرين (٢٣ مُوافقةَ الألبانيِّ لما سبق من كلام أبي الفيضِ الغُماريِّ في أحاديث «الصَّحيحين» من «أنَّ فيها ما هو مَقطوعٌ ببُطلانه، فلا تغترَّ

 <sup>(</sup>١) • السلسلة الضعيفة (٣/ ٢٥).

<sup>(</sup>۲) مقدمته لـ «مختصر صحيح الإمام البخاري» (۸/۲).

<sup>(</sup>٣) كما تراه مثلًا عند القنُّوبي الإباضيّ في كتابه «السّيف الحاد» (ص/١٠٦).

بذلك، ولا تنهيَّب الحُكم عليه بالوضعِ لِما يذكرونه مِن الإجماعِ علىٰ صحَّة ما فيهما . .،١°().

فيزعمون أنَّه قد أقرَّ الغُماريَّ على وجودِ المَوضوعاتِ في «الصَّحيحين»، وأنَّه لا ينبغي التَّهيَّبِ مِن الحكم بذلك فيهما، يَغنونَ ما عقَّب به الألبانيُّ كلامٍ الغُماريِّ حيث قال: «وهذا مِمَّا لا يَسْكُ فيه كلُّ مُتمرِّس في هذا العلم، وقد كنتُ ذَكرتُ نحوَه في مُقدِّمة «شرح العقيدة الطَّحاوية» . . غير أنِّي أتَخوَّف مِن قولِ الخُماري أخيرًا: « . . لمُخالفتِها للواقع»، لِما يُخشَىٰ مِن التُّوسُّع في ذلك» (١٠).

هذا كلامُ الألبانيُّ؛ وعند نظري في سياقِه وباقي نضوصِه في هذه المسألةِ، خلُصت إلى أنَّ الألبانيُّ -وإن أخطأ في عباراته تلك النِّي توهم الموافقة للغُماريُّا إذ كان ينبغي في مثل هذه المضايق التُفصيل والاحتراز والدِّقة في انتقاء الألفاظ كما عهدناه من مزايا الألبانيِّ في الجملة- غير أنِّي أحيد بتعليقه ذاك أن يكون صريحًا في مُوافقة كلامِ الغُماريُّ كلِّه؛ ذلك أنَّ كلام الغُماريُّ تَصَمَّرَ عدَّة افكار:

أولَاها: القطع ببطلان أحاديثَ في «الصَّحيحين» لمخالفتِها للواقع.

ثانيها: لزوم الحكم على مثل هذه الأحاديث فيهما بالوضع.

ثالثُها: نفي الإجماع على صحَّة كلِّ أحاديثهما.

رابُعها: أنَّ هذه الأباطيل والمُنكرات ليست سِمةً في الكتابين، وليس كثيرةً فيهما.

والَّذِي يَتَامَّل تعليقَ الألبانيِّ –مع استحضار ما نقلناه من نصوص كلاحه الَّقَا في موقفه من الصَّحيحين- سيظهر له أنَّه إنَّما استشهد بالفِكرتين الأخيرتين من كلام الغُماريِّ فحسب، والدَّليل استعمالُه لهذا النصِّ الغُماريِّ في مَعرضِ الرَّدُّ

<sup>(</sup>١) سبق نقله (١/ ٧٤٠).

<sup>(</sup>۲) \*آداب الزفاف\* للألباني (ص/ ٥٩ / ٢٠- ٦٠).